جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية، علوم التسيير

شعبة: علوم إقتصادية

من إعداد الطالبة: زهيرة بلحاج عيسى

بعنوان:

تسيير مخطر عدم السداد في البنوك التجارية

دراسة استبيانية لمجموعة من البنوك التجارية بتمنراست و غرداية و ورقلة خلال سنة 2013

نوقِشت و أجيزت علناً بتاريخ:2013/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة: سهام بوخلالة	–جامعة ورقلة–	رئيساً
الأستاذة: تبر زغود	–جامعة ورقلة–	مشرفاً
الاستاذة: سمية قداش	–جامعة ورقلة–	مناقشاً

السنةالجامعية: 2012–2013

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ص قُلِ
الرُّوحُ مِنَ اَمْرِ رَبِّي وَ مَآ أُوتِيتُمْ
مِّنَ اَلْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلَا}

سورة الإسراء –الآية 85–

إهـــداء :

إلى أغلى إنسانة في الوجود ، إلى التي لا يوفي قدرها أي كلام و عمل، إلى من ضحت بحياتها و آمالها من أجلي، **"أمي الغالية"** أدامها الله و حفظها.

إلى من له الفضل في تربيتي و تعليمي، إلى من فاقت فضائله أرقام العد و كانت يداه مبسوطتان للمد فتثاقلت دموعي حيرة في الرد، **"أبي العزيز"** أدامه الله وحفظه.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم و قاسموني أجمل الذكريات إلى أخواي العزيزان :

"حسين و لحسن".

إلى من كان لها الفضل الكبير في إتمام هذه المذكرة، إلى من فرحتها فرحتي و حزنها دمعتي، إلى من عرفت معها معنى الأخت: **" عبير فيها خير ".**

إلى صديقتي التي وضعها القدر في طريقي وكانت أجمل قدر والتي وقفت بجانبي وأعانتني على هذا العمل : **" مريم فيها خير"**

زهيـرة

شـــكـــــر:

و قال تعالى:{ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُم و اشْكُرُو لِي وَ لاَ تَكْفُرُونْ }

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا و ذكرنا أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح

أتقدم بخالص الشكر و عظيم الامتنان و التقدير إلى الأستاذة "**تبر زغود**" التي قبلت المتابعة و الإشراف على هذه المذكرة ، و صبرها معنا طوال فترة العمل ، و على توجيهاتها ونصائحها القيمة.

كما أشكر كل أساتذتي الكرام على توجيهاتهم العظيمة و أخص بالذكر الأستاذة الراقية "**أشواق بن قدور**" بجامعة تمنراست على مجهوداتها معنا عسى أن تكون في ميزان حسناتها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال البنوك BNA و CPA و BADR و BEA بتمنراست وغرداية و ورقلة على تعاونهم معنا و إجابتهم على الاستبيان.

و نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل و كل من وجهنا و لو بكلمة طيبة.

الملـخـص:

تواجه البنوك مخاطر متعددة منها مخطر عدم السداد الذي يعتبر أصعب مخطر قد تواجهُهُ البنوك لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في تسيير مخطر عدم السداد، و من اجل تحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية على 11 بنك تجاري ، كما اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجزء النظري، أمَّا الجزء التطبيقي فلقد اعتمدنا على المنهج التجريبي و ذلك من خلال الاستبيان الذي شَمِلَ مجموعة من المهنيين و الموظفين في البنوك الجزائرية، كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، و توصَّلنا أن البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على التحليل المالي بشكل كبير، كما أنها تستخدم بعض نسب التحليل المالي، التي تهدف إلى تقييم ربحية وسيولة الزبون ومقدرته على الالتزام بديونه.

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية، مخطر عدم السداد، تحليل مالي، نسب مالية، تقييم المخاطر.

Abstract:

Banks face multiple risks including non payment which is the most difficult risk. We have tried in our study to identify the extent of adopting financial analysis in managing non-payment dilemma by commercial banks. To achieve this aim, we made a field study on 11 commercial banks. We have adopted the descriptive approach in the theoretical part and the experimental approach in the practical part through a questionnaire which included a group of professionals in Algerian banks. The data were analysed using SPSS statistical analysis program. As a result, we recognized that the Algerian banks widely rely on financial analysis as they use some financial rates which aims to assess the profitability and cash money of the client and his / her ability to be bound by debts.

Keywords: commercial banks, non-payment risk, financial analysis, financial rates, risk assessment.

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الرموز والمختصرات	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	03
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	14
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	**18**
تمهيد	19
المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة	20
المبحث الثاني: نتائج الدراسة	29
خلاصة الفصل	50
خاتمة	51
قائمة المراجع	55
الملاحق	58
الفهرس	62

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1.2)	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	**21**
جدول (2.2)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	**22**
جدول (3.2)	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المؤهلة	**23**
جدول (4.2)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	**24**
جدول (5.2)	توزيع العينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	**25**
جدول (6.2)	ترميز المعطيات المتعلقة بالمعلومات العامة	**28**
جدول (7.2)	ترميز المعطيات المتعلقة بالعميل و بعض أسئلة عن التحليل المالي	**28**
جدول (8.2)	نتائج المعلومات المتعلقة بالزبون	**30**
جدول (9.2)	رأي المستَجْوَبِين حول تدقيق المعلومات المالية من طرف محافظ الحسابات	**31**
جدول (10.2)	القوائم المالية المطلوبة من الزبون	**32**
جدول (11.2)	عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة من الزبون	**32**
جدول (12.2)	درجة الثقة في القوائم المالية	**33**
جدول (13.2)	معلومات تتعلق بدرجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية	**34**
جدول (14.2)	درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني	**36**
جدول (15.2)	النسب المالية التي تعتمد البنوك عليها عند إجراء عملية التحليل المالي	**37**
جدول (16.2)	رأي المستَجْوَبين في استخدام أدوات أخرى لتقييم مخطر عدم السداد	**37**
جدول (17.2)	نسبة الزبائن الذين لا يعيدون الائتمان (قروض متعثرة)	**38**
جدول (18.2)	المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي	**39**
جدول (19.2)	درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب درجة الثقة في القوائم المالية	**40**
جدول (20.2)	درجة الاعتماد على التحليل المالي حسب تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المالية	**41**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (1.2)	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	**22**
شكل رقم (2.2)	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المؤهلة	**23**
شكل رقم (3.2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	**24**
شكل رقم (4.2)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	**25**
شكل رقم (5.2)	درجة اعتماد البنوك على المعلومات المتعلقة بالزبون عند اتخاذ القرار الائتماني	**30**
شكل رقم (6.2)	معلومات تتعلق بدرجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية	**35**
شكل رقم (7.2)	رأي المستَجوَبين حول المشاكل التي قد يواجهها البنك بسبب عدم استخدامه للتحليل المالي	**39**

قائمة الرموز و المختصرات:

الرمز	الدلالة	
ROA	العائد على الموجودات	**R**eturn **O**n **A**sset
ROE	العائد على حق الملكية	**R**eturn **O**n **E**quity
BNA	البنك الوطني الجزائري	**B**anque **N**ationale **A**lgérien
BDL	بنك التنمية المحلية	**B**anque de **D**eveloppement **L**ocale
BADR	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**B**anque d'**A**griculture et du **D**eveloppement **R**ural
CPA	القرض الشعبي الجزائري	**C**redit **P**opulaire **A**lgérien
BEA	البنك الخارجي الجزائري	**B**anque **E**xtérieur **A**lgérien
SPSS	الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية	**S**tatistical **P**ackage for **S**ocial **S**ciences

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الرموز والمختصرات	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	03
المطلب الأول: مفهوم مخطر عدم السداد	03
الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية	03
الفرع الثاني: تعريف مخطر عدم السداد	04
المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي	04
الفرع الأول: تعريف التحليل المالي	04
الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي	05
المطلب الثالث:التحليل المالي لتقدير وتقييم خطر عدم السداد	06
الفرع الأول: أهمية التحليل المالي للبنوك	06
الفرع الثاني: النسب المالية	07
1 -نسب السيولة	07
2 -نسب الربحية	08
3 -نسب توازن الهيكل التمويلي	09
4 -نسب النشاط	10
5 -نسب المديونية	11
6 -نسب السوق	12
7 -نسب المردودية	12
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	14
المطلب الأول: دراسات داخل الوطن	14
1 -دراسة حفيان جهاد بعنوان: " **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** "- دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012	14

2 -دراسة فاطمة بن شنة بعنوان: " **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**"	14
3 -دراسة أحمد بن صم بعنوان: "**إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد "دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي)**"	15
المطلب الثاني: دراسات خارج الوطن	15
1 -دراسة عمار أكرم الطويل بعنوان: " **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)**"	15
2 -دراسة خالد محمود الكحلوت بعنوان: " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**"	16
3 -دراسة إبراهيم محمد علي بعنوان: "**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة ف مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 –2007)**"	16
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	**18**
تمهيد	19
المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة	20
المطلب الأول: طريقة الدراسة	20
الفرع الأول: مجتمع الدراسة و العينة	20
الفرع الثاني: تحديد المتغيرات	21
الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة	22
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	26
الفرع الأول:الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات	26
1 -تصميم الأداة المستخدمة في جمع المعلومات	26
2 -تقسيمات الاستبيان	26
3 -صدق و ثبات الاستبيان	27
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة	27
الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	27
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها	29
المطلب الأول: نتائج الدراسة	29
الفرع الأول: نتائج المعطيات المتعلقة للزبون	29

الفرع الثاني: النتائج التي تتعلق بالقوائم المالية	31
1 –موقف المستَجوَبين حول تدقيق المعلومات المالية من طرف مُحافِظ الحسابات	31
2 –القوائم المالية المطلوبة من الزبون عند طلب القرض	31
3 –عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة من الزبون قبل منح القرض	32
4 –درجة الثقة في القوائم المالية بالبنوك	33
الفرع الثالث: نتائج المعلومات التي تتعلق بالتحليل المالي	33
1 –درجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية	33
2 –درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني	36
3 –مجموعة النسب المالية التي تعتمد عليها البنوك عند إجراء عملية التحليل المالي	37
4 –موقف المستَجوَبين من استخدام أدوات أخرى لتقييم مخطر عدم السداد	37
5 –نسبة القروض المتعثرة في البنوك التجارية	38
الفرع الرابع: نتائج المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل البنك	39
الفرع الخامس: الجداول التقاطعية	40
1 –الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و درجة الثقة في القوائم المالية	40
2 –الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المالية	41
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	42
الفرع الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة للعينة	42
1 –مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الجنس	42
2 –مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الشهادة المؤهلة	42
3 –مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الوظيفة	42
4 –مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	42
الفرع الثاني:مناقشة نتائج المعطيات المتعلقة للزبون	43
الفرع الثالث: مناقشة و تحليل النتائج المتعلقة بالقوائم المالية	43
1 –مناقشة موقف المستَجوَبين حول تدقيق القوائم المالية من طرف مُحافِظ الحسابات و درجة الثقة في هذه القوائم	43
2 –القوائم المالية المطلوبة من الزبون عند طلب القرض	43
3 –عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة من الزبون قبل منح القرض	44

الفرع الرابع: مناقشة النتائج المتعلقة بالتحليل المالي	44
1 مناقشة نتائج الاستبيان الخاصة بالمعلومات التي تتعلق بدرجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية	44
2 مناقشة النتائج المتعلقة بدرجة اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني	46
3 مناقشة النتائج المتعلقة بالنسب المالية التي تعتمد عليها البنوك عند إجراء عملية التحليل المالي	46
4 مناقشة نتائج حول وجود أدوات أخرى تُعْتَمَد في تقييم مخطر عدم السداد	48
5 مناقشة نتائج نسبة الزبائن الذين لا يعيدون الائتمان (قروض متعثرة)	48
الفرع الخامس: مناقشة النتائج المتعلقة بمشاكل عدم استخدام البنوك التجارية للتحليل المالي	49
الفرع السادس: مناقشة نتائج الجداول التقاطعية	49
1 -مناقشة نتائج الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و درجة الثقة في القوائم المالية	49
2 -مناقشة نتائج الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المالية	49
خلاصة الفصل	50
خاتمة	51
قائمة المراجع	55
الملاحق	58
الفهرس	62

إن القروض البنكية هي الاستخدام الرئيسي لأموال الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي للبنوك التجارية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثِّل المحور الأساسي لإيرادات أيِّ بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد ات الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد ، و تعتبر عملية منح الائتمان للعملاء هي من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك ولكنه في ذاتِ الوقت لا يخلو من مخاطر استثمار تحيط بها، بسبب القروض المتعثرة.

كما أن ممارسة أيِّ نشاط يصاحبه دائما مخاطر واحتمالات النجاح والفشل بدرجاتِهما المختلفة، و لكن هناك مشاكل عديدة ظهرت خلال العقد الأخير حول عمليات الإقراض و كيفية استرجاع هذه الأموال المقرَضة عند حلول آجال استحقاقها، مما أدى إلى دخول البنك في مجال التعثر المالي، وأدَّى ذلك إلى تعرض البنوك إلى متاعب نقدية و ائتمانية لدرجة فقدان ثقتها في المتعاملين معها و عليه يعتبر تحصيل القروض أكثر ما يشغل مسئولي البنك الذين تعددت محاولاتهم في بذل مجهوداتٍ للخروج من هذه الأزمة ، وبذلك فان مخاطر عدم السداد تظل دائماً قائمة مما يقع على عاتق البنك توظيف أموال مودعيه توظيفا آمناً بعيداً عن المخاطر غير المحسوب ة، مما يجعلهُ حريصاً على تسيير هذه المخاطر واختيار أنسب الوسائل لتقييمها .

و يعدُّ التحليل المالي أحد الموضوعات بالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية و الإدارة البنكية، الذي من خلاله يمكن لإدارة البنك التجاري تقييم كافة قراراتها المالية سواء التي تتعلق بالاستثمار أو التي قد تكون متعلقة بالتمويل ، حيث نجد أهمية التحليل المالي باعتباره أداةً هامةً لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض المتعثرة، فهذه الأخيرة تعتبر مشكلة خطيرة تواجهُ ها البنوك التجارية في أعمالها حيث تُؤدي إلى تجميد جزءٍ هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها و فوائدها.

– مشكلة الدراسة:

تقوم البنوك التجارية في بعض الدول بإتِّباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن الزبون، سواءاً كانت هذه المعلومات شخصية أو معلومات مالية من خلال قوائم مالية التي تعتبرُ أساساً للتحليل الذي تُجريه مصلحة القروض في البنوك، لمعرفة نسب و مؤشرات معينة تستدل منها على حقيقة المركز المالي للزبون، و تقدير حجم المخاطر الممكنة عند منح هذا القرض، من خلال ما سبق تتبلور لدينا إشكالية بحثنا التي سنعمل على معالجتها من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على التحليل المالي لتقييم خطر عدم السداد و التَّنبؤ بتعثر القروض ؟**

– هذا التساؤل يقودنا إلى طرحِ عدَّة أسئلةٍ فرعية منها:

- كيف تساهم أدوات التحليل المالي في مواجهة خطر عدم السداد و ما هي أهم النسب التي تعتمد عليها البنوك عند اتخاذِ القرار الائتماني؟
- هل تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي لِترشيد القرار الائتماني و هل تعتبره من الوسائل و التقنيات الهامة لِتسيير مخطر عدم السداد؟
- ما هي المعوقات التي تواجهُها البنوك التجارية عند عدم استخدامها للتحليل المالي كأساسٍ للتنبؤ بتعثر القروض؟

- **الفرضيات:** للإجابة على التساؤل الرئيسي لهذا البحث و بغرض الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية، حاولنا إثبات صحتها من خطَئها، و هي كالتالي:
  - تعتمد البنوك على التحليل المالي بشكلٍ كبير لتحليل مخطر عدم السداد؛
  - تؤثِّر أدوات التحليل المالي إيجاباً على القدرة التَّنبؤية للبنوك و تزيد من دقَّة القرارات الائتمانية و ذلك بتطبيق جميع النِّسب المالية؛
  - تعتبر صُعوبة اتخاذ قرار منح الائتمان للزبائن من المشاكل التي تواجهُها البنوك التجارية عند عدم اعتماد محللي الائتمان على التحليل المالي كأساسٍ لِتسيير مخطر عدم السداد.

- **مبررات اختيار الموضوع:** لقد تباينت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع بين ذاتية و موضوعية نذكر منها:
  - الميل الشخصي للدراسة في موضوع المخاطر الائتمانية و كيفية مواجهتها في البنوك التجارية؛
  - أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية، و ازدياد المخاطر التي تَنْجَرُّ عن منح القروض و التي تؤدي إلى إفلاس البنك، وخاصة في الظروف الحالية التي تمتاز بعدم استقرار المحيط؛
  - تحول الاقتصاد ككل إلى اقتصاد مبني على عنصر المخاطرة (اقتصاد مفتوح)، مما أدى إلى زيادة المخاطر، وخاصة التأثير الكبير لخطر عدم السداد ومعاناة البنوك منه؛
  - معرفة مكانة التحليل المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

- **أهداف و أهمية الدراسة:**

➢ يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

- التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي كأداة من أدوات الحد من مخاطر عدم السداد؛
- معرفة أهم النسب المالية التي تستخدمها البنوك لاتخاذ قرار منح الائتمان؛
- توضيح مدى قدرة التحليل المالي على تقليل مخطر عدم السداد؛
- التعرف على المشاكل التي تُعيق استخدام التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض.

➢ أما بالنسبة لأهمية موضوعنا فتكمن في تحديد النسب المالية المستَخدمَة في القرار الائتماني و كيفية ترشيده، حيث تعتبر هذه النسب من أكثر الأدوات الاقتصادية الحساسة لما لها من تأثيرات على مستوى البنك، و القدرة على استخدام التحليل المالي لمواجهة خطر عدم السداد، ومن خلاله يمكن اتخاذ القرار الخاص بقبول أو رفض منح القروض، و منه سرعة و دَّقة القرارات التي يواجهُها المسيِّر البنكي في حياته العملية.

- **حدود الدراسة:** لهذه الدراسة حدود مكانية و أخرى زمانية نلخِّصها كما يلي:
  - **الحدود المكانية:** يتناول هذا البحث عينة محدودة مكونة من بنوك تجارية من ولاية ورقلة، غرداية وتمنراست؛
  - **الحدود الزمانية:** لقد تحدد المجال الزمني لبحثنا في أفريل-ماي 2013.

– منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

تقتضي كل دراسة إتباع منهج معيَّن للوصول إلى معرفة علمية حقيقية يمكن الاعتماد عليها أو تعميقها، فالمنهج يجب أن يتجانس و يتوافق مع موضوع الدراسة لذلك تمَّ إتِّباع في هذه الدراسة المنهج الوصفي وهذا باستخلاص الجانب النظري من مراجع متنوعة، أما في الجانب التطبيقي فلقد اعتمدنا على المنهج التطبيقي وذلك من خلال الدراسة الاستبيانية لمجموعة من البنوك، كما استخدمنا في تحليل الاستبيان الأساليب الإحصائية والأدوات القياسية المتمثلة في برنامج SPSS19 و EXCEL 2007.

– مرجعية الدراسة:

بغرض الإلمام بموضوع بحثِنا قمنا بحصر المراجع التي تساعدنا على ذلك، من خلال مسحنا الاستطلاعي للدراسات و الأبحاث، وكانت المراجع متوفرة بسبب أهمية هذا الموضوع للاقتصاد عامة و للبنوك خاصة، حيث تنوعت المراجع المستخدمة في الفصل النظري، فلقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الكتب العربية و أخرى أجنبية، الرسائل والمذكرات، و أخيراً بعض الملتقيات و المقالات والبحوث العلمية.

– صعوبات البحث:

من خلال إعدادنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها صعوبة تطبيق منهجية IMRAD سواء في الفصل النظري أو الفصل التطبيقي و ذلك نظراً لحداثة تطبيق هذه المنهجية في الجامعة، كما واجهنا صعوبات كبيرة في الفصل التطبيقي بسبب تماطل موظَّفي البنك محل دراستنا بإمدادنا بمعلومات عن الموضوع، مما أدى ذلك إلى ضياع وقت كبير، و هذا ما جعلنا نعتمد على الاستبيان بدلاً من دراسة حالة.

– هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية و مناقشة صحة الفرضيات، قسمنا بحثنا إلى فصلين، الفصل الأول يمثل الأدبيات النظرية وتطبيقية، و الفصل الثاني الدراسة الميدانية، وكان التقسيم كالتالي:

- الفصل الأول قسمناه إلى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول تضمن تعريف بمخطر عدم السداد و التحليل المالي و أهم النسب المالية المستخدمة في البنوك، أما المبحث الثاني تضمن دراسات سابقة التي تشبه موضع الدراسة.
- الفصل الثاني قسمناه أيضا إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول طريقة الدراسة المتمثلة في مجتمع و عينة الدراسة، كما تم تحديد المغيرات التبعة و المستقلة، و لخصنا المعطيات المجمعة، أما أداة الدراسة كانت متمثلة في الاستبيان، أما المبحث الثاني نتناول فيه نتائج الدراسة و مناقشتها حيث قمنا استخلاص نتائج الدراسة و تحليلها.

مقدمة

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

والتطبيقية

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

خـاتـمـة

قائمة المراجع

الملاحق

الفـهـرس

تمهيد:

إن ممارسة أي نشاط في البنك يصاحبه دائما مخاطر واحتمالات النجاح والفشل بدرجاتهما المختلفة، وعلى ضوء أهمية عملية منح الائتمان كان لابد من وسيلة تساعد المسئولين في ترشيد اتخاذ قرار منح الائتمان، لأن مخاطر عدم السداد تظل دائما قائمة مما يقع على عاتق البنك توظيف أموال مودعيه توظيفا آمنا بعيدا عن المخاطر غير المحسوبة . لذلك تعد النسب المالية وسيلة من وسائل التحليل المالي التي يلجأ إليها المحلل المالي لتزويد متخذ القرار بالمعلومات الملائمة عن الموقف المالي للعملاء التي تتقدم بطلب منح الائتمان في البنوك التجارية.

بناءا على ذلك نتعرض في هذا الفصل إلى تعريف عام لمخطر عدم السداد و التحليل المالي ، أهم أدواته والتطرق إلى تقدير مخطر عدم السداد من خلال النسب المالية كل هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنتناول فيه إلى أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

نظرا للزيادة الكبيرة في حدة مخطر عدم السداد التي تتعرض له البنوك التجارية ، وذلك نتيجة عوامل عديدة كان من أبرزها التسرع في اتخاذ قرارات منح الائتمان، لذلك سوف نتحدث في هذا المبحث عن مخطر عدم السداد دور تقييم المخاطر والتحليل المالي في مساعدة البنوك على اتخاذ القرارات، بما يضمن أكبر قدر من الأرباح، مع تقليل المخاطر إلى أقل ما يمكن.

المطلب الأول: مفهوم مخطر عدم السداد

سنتطرق فيما يلي بنوع من التفصيل إلى تعريف المخاطر البنكية و تعريف مخطر عدم السداد.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة.[1]

إن الاهتمام الأساسي لبنوك التجارية ليست هي الأموال و لكنها المخاطرة حيث تتمكن البنوك من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلال المخاطرة .[2] إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا.[3]

لذلك فإن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها، كذلك تم تقسيم المخاطر المصرفية إلى صنفين:[4]

- **الصنف الأول**: يشمل على الخطر الأهم والأكبر والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية (مخطر القرض)؛
- **الصنف الثاني**: يشمل كل من مخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وكذلك مخاطر الصرف والسوق.

---

[1] طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)** ، الدار الجامعية الاسكندرية، الجزء الثاني، 1999، ص:17.

[2] Andrew Stott, **Raw Risk**,The Banker, Aug,1993,P: 60-61.

[3] كمال رزيق، فريد كورتل، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية** ، المؤتمر العلمي الخامس، 4-2007/07/5، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ص:1.

[4] Eric Manchon, **Analyse bancaire de l'entreprise**, édition économia, Paris 2001, p:232.

الفرع الثاني: تعريف مخطر عدم السداد

تعتبر عملية منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، وهذا ما يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، وإن كان هذا غير صحيح لأنه من المحتمل أن تتغير ملاءة مقترض معين وتنخفض مع مرور الزمن نتيجة أسباب وعوامل مختلفة، وبالتالي عدم قدرته على السداد في الموعد المحدد، لهذا تعتبر مخاطر الائتمان أو تقصير المقترض بالوفاء بالتزاماته التعاقدية من أهم المخاطر التي يواجهها البنك.[1]

كما أن المخاطر الائتمانية أو مخطر عدم السداد تنتج عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي و فوائده) أو في توقيت السداد، إذ أن المخاطرة الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه.[2]

و تعتبر المخاطر الائتمانية أنها الخطر الذي يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض للمؤسسة أو شخص طبيعي، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل و بالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئيا أو كليا بمبلغ ديونه.[3]

و عليه يمكننا أن نعرف مخطر عدم السداد بأنه ذلك الخطر الذي تواجهه البنوك التجارية عند إفلاس زبائنها وهو من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك.

المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التحليل المالي و أدواته و التي تتمثل في سبعة أدوات.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات، لخلق نسب و نماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة و الضعف.[4]

كما يعرفه البعض بأنه أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل و الأدوات و النسب المالية لتحليل العناصر المالية و الاقتصادية الخاصة و العامة المحيطة بالمشروع و تحويلها إلى معلومات و عرضها

---

[1] فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة(دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2009، ص:4.

[2] الزبيدي حمزة محمود ، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002، ص:18.

[3] طيبة عبد العزيز، محمد مرايمي، مداخلة بعنوان: **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول: **إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة** ، 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، ص:4.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط1، لا توجد دار النشر، فلسطين، 2008، ص ص: 1،2.

للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، و يمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط و مراقبتها و تقييمها وتحديد المشاكل و تحفيز الإدارة على معالجتها. [1]

ومنه يمكن القول أن التحليل المالي بأنه أسلوب يساعد على معالجة البيانات المالية باستخدام النسب المالية.

الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي

إن لكل مؤسسة أهداف تسعى للوصول إليها بوسائل شتى و لكي تصل إلى هذه الأهداف عليها ان تستعمل أدوات تحليلية مناسبة من خلالها تحصل على معلومات يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات، و من هذه الأدوات التحليلية المناسبة التي يمكن استخدامها ما يلي: [2]

1 -**التحليل المالي بالنسب:** يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية بهدف الخروج بمعلومات توضح الوضع المالي السائد في المؤسسة.

2 -**قائمة مصادر الأموال و استخداماتها:** هذا النوع من التحليل يركز على التعرف على طرق الحصول على الأموال و طرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف على المصادر الخارجية و أهمية كل منها للعمل على ملائمة هذه المصادر مع الاستخدامات.

3 -**الموازنات النقدية التقديرية أو الكشوف التدفق النقدي** : تساعد هذه الأداة التحليلية على التعرف على مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة إليها و التعرف على حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة.

4 -**الموازنات التقديرية:** تقوم هذه الأداة التحليلية على أساس التعرف على حجم المتوقع من الموجودات والمطلوبات و الحقوق، و الاحتياجات المالية، و التعرف على حجم الأرباح المتوقعة.

5 -**تحليل التعادل:** هذه الأداة التحليلية تهدف إلى التعرف على مستوى المبيعات و عدد الوحدات المباعة حتى الوصول للربح قبل الفائدة و الضريبة.

6 -**مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة:** هذه الأداة التحليلية تبين التغيرات التي تحدث في بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى خلال فترة محددة من سنة إلى سنة.

7 -**مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي:** إن هذه الأداة التحليلية تساعد على التعرف على مدى لأكثر من سنتين و ذلك للتغلب على عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى.

---

[1] دريد شبيب ، **مبادئ الإدارة المالية**، ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص: 56.

[2] خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2005، ص:25.

المطلب الثالث: التحليل المالي لتقدير وتقييم خطر عدم السداد

للتحليل المالي أهمية كبيرة في تقييم و تقدير الخطر المتعلق بعدم السداد في البنوك التجارية أو ما يسمى بالقروض المتعثرة، لذا سنتطرق في المطلب إلى أهمية التحليل المالي للبنوك و كذلك النسب المالية التي تهتم بها دوائر الائتمان والمحلل الائتماني.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي للبنوك

تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات التي تلجأ إليها دوائر الائتمان في البنوك التجارية لتقييم وضع المالي للعميل، وقدرته على توليد الأرباح و النقدية، وهي التي تعبر بصدق إلى حد ما عن الملاءة المالية للعميل، و قدرته على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه تجاه البنك الذي قدم له تسهيلات.

و تهتم دوائر الائتمان بالتحليل المالي للعميل للوصول إلى نتائج مهمة عند تقييم الوضع المالي، حيث أن هذه النتائج تعتبر من الجوانب التي تعتمد عليها دوائر الائتمان عند اتخاذ قرار ائتماني يمكن وصفه بالقرار الرشيد، و عملية التحليل المالي يمكن إجراؤها لأكثر من أسلوب حتى تعطي إدارة الائتمان نتائج تساعد في اتخاذ قرار بقبول طلب الائتمان أو رفضه.

كما تعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا و سهولة حيث تعطي انطباع إيجابي أو سلبي حول سير الوضع المالي للشركة، وهي العلاقة بين بنود الميزانية بعضها ببعض أو بين بعض بنود قائمة الأرباح والخسائر بقصد الكشف عن نقاط القوة و الضعف في النواحي المالية. لذلك يهتم المقرض بسيولة المنشأة إذا كان القرض قصير الأجل، أما إذا كان القرض طويل الأجل فيهتم المقرض بقدرة المنشأة على سداد خدمة الدين في فترة طويلة أي قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لتسديد الفوائد و الأقساط، و بالتالي يتوجب على المحلل الائتماني تحليل هيكل التمويل و مصادر التمويل و استخداماتها، وكذلك ربحية المنشأة على المدى الطويل.[1]

و البنك عند ممارسته لنشاطه المتمثل في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على عوائد مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك العوائد نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترض عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، منها طريقة النسب المالية.

كما أن الدراسة المالية تعتبر من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات، حيث أن أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.[2]

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص ص: 32-33.

[2] رزيق كمال ، كورتل فريد ، مرجع سابق، ص:7.

الفرع الثاني: النسب المالية

تتوفر لدوائر الائتمان في البنوك التجارية حجم كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء طالب الائتمان من خلال تقييم مركزه المالي، وحيث أن النسب المالية هي مجرد بداية و ليست غاية لتحليل القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات، فلابد من الإشارة إلى المجموعات الرئيسية من النسب المالية التي تهتم بها دوائر الائتمان و المحلل الائتماني، ومن هذه المجموعات نذكر:

1 -نسب السيولة:

تستخدم دوائر الائتمان نسب السيولة لقياس مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، (مقدرة العميل من ناحية الملاءة المالية و الاقراضية) [1] ، فإذا كانت نسبة السيولة قليلة فهذا يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بتسديد ديونها قصيرة الأجل، وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة غير قادرة على استغلال أموالها بشكل صحيح.

وتتكون نسب السيولة التي تعطي دوائر الائتمان نتائج جيدة ومطمئنة من:

أ - **نسبة التداول:** وتستخدم لقياس القدرة على سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولةالمتداولة}}{\text{المطلوبات}}$$

وتجدر الإشارة هنا انه من الصعب وجود نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة وإن كانت النسبة المعيارية المقبولة من وجهة نظر العديد من الكتب أو الباحثين هي 2 / 1، وتعتبر هذه النسبة معيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في كافة البنوك التجارية كمعيار للصناعة، حيث تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما علية من التزامات قصير الأجل.

ب **-نسبة السيولة السريعة:** و يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

[1] الزبيدي حمزة محمود ، مرجع سابق، ص:267.

تركز دوائر الائتمان على نسبة السيولة السريعة لأن عناصرها تتميز بسرعة تحولها إلى نقدية لذا تعتمد هذه النسبة على الأصول الأكثر سيولة، ولهذا يتم طرح المخزون السلعي من الموجودات المتداولة لتلافي قصور نسبة التداول التي تحتسب المخزون السلعي مع الأصول المتداولة لهذا تستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات الجارية من الأصول الأكثر سيولة.

ت نسبة النقدية: تحسب بالعلاقة التالية الذكر:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجوداتالمتداولةالنقدية و شبه النقدية}}{\text{المطلوب}}$$

وحسب هذه النسبة يجب مراعاة أن السيولة و الربحية هما هدفان متلازمان للمنشأة، ولكن علينا أن نعلم أن تحسين أحدهما يكون على حساب الآخر، لذا يتوجب خلق توازن بينهما، ولا نعتبر أن ارتفاع نسبة السيولة هو مؤشر إيجابي في كل الأحوال ، فربما يدل على عدم كفاءة إدارة الشركة على إدارة استثماراتها.[1]

2 نسب الربحية:

أكثر ما تهتم به دوائر الائتمان عندما يتقدم لها عميل بطلب الائتمان هو ربحية ذلك العميل، فهي انعكاس لمستوى أداة وكفاءة سياساته التي يطبقها، و بها يضمن عدم وجود عسر مالي، وعليه تطمئن إدارة الائتمان إلى أن هذا العميل قادر على سداد التزاماته تجاه البنك. [2] و نذكر بعض نسب الربحية فيما يلي:

أ –هامش إجمالي الربح: و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش إجمالي الربح} = \frac{\text{إجماليالمبيعاتالعمليات}}{\text{صافي}}$$

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة قادرة على تحقيق الأرباح بتكاليف قليلة، و العكس إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يدل على ارتفاع تكلفة المبيعات.

و ارتفاع هذه النسبة إذا ما قُورنت بالمؤشرات المعيارية فإنها تعطي دلالة قوية لإدارة الائتمان على أن العميل المتقدم بطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح و يتمتع بكفاءة في إدارة موجداته، مما يوفر لديه النقد الذي يمكنه من سداد التزاماته المترتبة على الائتمان، إذ أن الأرباح هي إحدى المصادر لتغطية الائتمان من وجهة نظر البنوك.

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص:35.

[2] نفس المرجع السابق، ص:36.

أ –**العائد على الموجودات (ROA)** : و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{ROA} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

و تعتبر هذه النسبة من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصول التشغيل، وهي من أكبر المؤشرات التي تهتم بها دوائر الائتمان، حيث يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر، فإذا ارتفعت هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة.

ب –**العائد على حق الملكية (ROE)** : و يمكن حسابه كما يلي:

$$\text{ROE} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

و تشير هذه النسبة إلى ربحية الاستثمار، وهذا يعني مدى كفاءة المنشأة في إدارة أموال المستثمرين أو الملاك، من خلال ربحية السهم الواحد. وتهتم إدارة الائتمان في البنوك التجارية بحساب هذه النسبة و متابعة التغيرات التي تحصل فيها، لمعرفة قدرة العميل و مدى حاجته للأموال، وفي حال ارتفاع هذه النسبة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع معايير الصناعة، يتوجب على إدارة الائتمان التحقق لأن لا يكون هذا الارتفاع ناتج عن ظروف استثنائية، وناتجة عن عمليات غير تشغيلية و غير متكررة. [1]

3 –نسب توازن الهيكل التمويلي:

يقصد بنسب توازن الهيكل التمويلي أو هيكلية رأس المال، أي مدى مساهمة كل من أصحاب العمل والدائنون (المقترضين) في تمويل المنشأة، لذا تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك والأموال المقدمة من المقرضين (البنوك) و عمل توازن بينهما و مدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية التزامات القروض طويلة الأجل.

أ –**نسبة القروض إلى الموجودات:** و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الموجودات} \left(\text{القروض طويلة الأجل} \right)}{\text{إجمالي}}$$

[1] الزبيدي حمزة محمود ، مرجع سابق، ص ص: 276-277.

وتسمى نسبة الديون أو نسبة الرافعة المالية وتبين مدى اعتماد المشروع على الأموال المقترضة و حجم هذه الديون نسبة إلى مجموع الموجودات [1]، وعليه فإن هذه النسبة تثير اهتمام دوائر الائتمان في البنوك التجارية و عليها يبني القرار الائتماني.

و كلما ارتفعت هذه النسبة يعكس صعوبات عدة منها:

- صعوبات ستواجهها إدارة الائتمان في سداد العميل لما عليه من التزامات؛
- صعوبات في زيادة المخاطر التي تتعرض له إدارة الائتمان؛
- صعوبات سيواجهها العميل في عدم وجود جهة تخاطر بمنحه الائتمان.[2]

ب نسبة القروض إلى حق الملكية: و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة القروض إلى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

إن نسبة القروض إلى حقوق الملكية تعكس مدى قدرة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض، حيث تعتبر البنوك حقوق الملكية ضمان لسداد حقوقها في حالة الخسارة، لذلك نجد أن دوائر الائتمان و المحلل المالي يهتمون بهذه النسبة إذ أن ارتفاعها عن معيار الصناعة أكبر دليل على وجود مخاطر تتعرض لها الشركة ناتج عن قلة مساهمة الملاك و تتناقص معها الضمانات.

4 -نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتحديد مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات و المطلوبات ،ومدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، وهذا يعكس اهتمام دوائر الائتمان في المصارف التجارية بمدى النشاط والفعالية في مستوى دوران الموارد، مما يجعل اتخاذ القرار سهلا على إدارة الائتمان في المصارف و يمكن التطرق إلى البعض هذه النسب فيما يلي:

أ - **معدل دوران الذمم المدينة:** تحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد الذمم المدينة}}$$

وتستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على تحويل المديونية إلى نقدية في شكل عدد من دورات التحصيل، وتعكس هذه النسبة لدوائر الائتمان في المصارف مدى ملائمة سياسات البيع الآجل و سياسة التحصيل، و عليه يمكن القول أن السياسة المتساهلة لعمليات البيع الآجل تتسبب في ضعف عملية التحصيل، مما يؤدي إلى عملية

[1] يحي وآخرون، **أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي -بالتطبيق على شركة الخازار لإنتاج المواد الإنشائية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد67، 2002، ص:198.

[2] الزبيدي حمزة محمود ، مرجع سابق، ص:282.

العسر المالي و بالتالي نقل قدرة هذا العميل على إقناع إدارة الائتمان في البنوك بمقدرته على الوفاء بالتزاماته و قدرته على توفير السيولة.

ب معدل دوران صافي رأس المال: و يحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد صافي رأس المال}}$$

✓ حيث كلما زاد هذا المعدل فانه يدل على كفاءة صافي رأس المال العامل و العكس صحيح.[1]

5 نسب المديونية: و تهدف هذه النسب أو المعدلات إلى:

- التعرف على مدى مساهمة أصحاب المؤسسة و الدائنين في تمويل الموجودات، أي مصادر تمويل الموجودات؛
- التعرف على مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها طويلة الأجل المتمثلة في الأصل و الفائدة.

و يمكن الإشارة إلى نسبتين من نسب هذه المجموعة و هما:

أ – نسبة تغطية: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية} = \frac{\text{ربح ما قبل الفائدة و الضريبة} \left(\text{الربح المدفوعة قبل الفائدة و الضريبة}\right)}{\text{الفوائد}}$$

هذا المقياس من أشهر المقاييس المتبعة لقياس قدرات المنشأة على حماية حقوق مقدمي القروض طويلة الأجل، حيث تقيس عدد مرات اكتساب الفائدة، و تحسب بقسمة المكاسب قبل الفوائد و قبل ضريبة الدخل، على مصروف الفائدة السنوية المطلوب سدادها.

ب –الرافعة المالية: يمكن إيجادها كما يلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض الموجودات المالية الأموال}}{\left(\quad\right)}$$

و تشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال الشركة، و كلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال الشركة.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص:37- 38.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 92.

6 -نسب السوق:

سابقا تم توضيح العديد من مجموعات النسب التي تهتم بها إدارة الائتمان الرشيد، ولكن يتوجب على إدارة الائتمان تعزيز قناعاتها تجاه الموقف المالي للعميل من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه و المتغيرات المحددة لهذه القيمة، و حركة التداول في سوق الأوراق المالية، حيث يعكس ذلك نوع من الأمان تعتمد عليه دوائر الائتمان بخصوص ضمان حقوقها، في حالة تعثر العميل و عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

من أهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

أ - **معدل ربحية السهم الواحد:** و يتم حساب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{عدد}}$$

إن ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات التي تساعد إدارة الائتمان لدى البنوك التجارية على بلورة دورها بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب.

ب **عائد توزيعات الأسهم:** و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{عائد توزيعات الأسهم} = \frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم}}$$

تساعد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على حجم العوائد المكتسبة، لهذا كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل، لأن إدارة الائتمان في البنوك التجارية تهتم بهذا العميل و يكون لديها الرغبة القوية في إقراضه دون وجود أي تخوف من العسر المالي في المستقبل.[1]

7 -نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها و ينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة

[1] نفس المرجع السابق، ص: 293.

للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و الدفع المالي و هي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة[1].

أ – نسبة المردودية المالية:

تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة وتعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{الأموال الخاصة}}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية و كلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة.

ب نسبة المردودية الاقتصادية:

تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية و تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{مجموعة الأصول}}$$

ت نسبة المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي " x" دينار من المبيعات و كلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$$

[1] قمري زينة ، مداخلة بعنوان: **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة و دورها في اتخاذ القرار**، ملتقى بجامعة 55/08/20 بسكيكدة، 2007، ص ص:12-13.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

عند قيامنا بحصر المراجع التي تساعدنا في الإلمام بموضوع بحثنا ، ومن خلال مسحنا الاستطلاعي للدراسات والأبحاث، وجدنا مجموعة منها سبق وأن تناولت الموضوع ، ولو من جانب جزئي، و منها مواضيع عولجت في الجزائر وأخرى خارج الوطن، و سنتطرق لبعضها فيما يلي.

المطلب الأول: دراسات داخل الوطن

1 –دراسة حفيان جهاد بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"– دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012:

تهدف الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية و تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات و تقنيات التحليل التي تدعم نظم و عمليات إدارة مخاطر الائتمان وذلك بأن تساعد الإدارة في تحديد و معالجة المخاطر الائتمانية كما تطرقت إلى مراجعة التدابير و الإجراءات التي تعدها البنوك التجارية لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها وفقا لمتطلبات بازل 2، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية و كما اعتمدت أيضا على أسلوب الدراسة الاستبيانية، وهذا ما تم الاعتماد عليه في دراستنا، واستخدمت أدوات الإحصاء الوصفي و برنامج EXCEL2007 لمعالجة الجداول، و أضفنا إلى ما استخدمته في دراستنا برنامج SPSS، و توصلت إلى أن تأثير القوانين و التشريعات على نشاط العميل يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية لها تأثير مباشر بالمناخ العام حيث أنها لا تثق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول، كما أنه ليس بعنصر كافي لمنح الائتمان فالضمان هو بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو قصد الحماية من المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح الائتمان، ولكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية، كما أن عينتها كانت متكونة من بنوك في ولاية ورقلة فقط.[1]

2 –دراسة فاطمة بن شنة بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)":

تهدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر و دورها في تفعيل أدوات التحليل المالي و الائتماني للعمل على التخفيض من حدة الديون المتعثرة في البنوك كما تؤكد على أهمية مقررات لجنة بازل 2 في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان، و محاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان و الوقوف على أسباب تعثر القروض في البنوك الجزائرية و السبل الكفيلة لمعالجة المشكلة، حيث تَكَوَّنت عينة دراستها من مجموعة من البنوك التجارية عبر كامل التراب الوطني، في حين شَمِلت عينة دراستنا بنوك تجارية في بعض ولايات الجنوب، و هذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي، و أدوات التحليل المالي

[1] حفيان جهاد ، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة2012**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

والإحصاء الوصفي و بعض البرامج الإحصائية منها SPSS16 بالإضافة إلى برنامج EXCEL2003، وهذا ما اعتمدنا عليه أيضاً في دراستنا، كما توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن أغلبية المستجوبين الذين يطلبون معلومات مالية يعتمدون على التحليل المالي في اتخاذ قرار الائتماني و أن أسباب تعثر القروض تتعلق بالبنك والعميل و البيئة التي يعملان فيها، ولكن هذه الدراسة لم تركز على درجة الاعتماد على التحليل المالي[1].

3 –دراسة أحمد بن صم بعنوان: "إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد "دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي)":

يهدف إلى التعرف على مختلف الأخطار المرتبطة بعمليات الإقراض إضافة إلى توضيح الضرورة الملحة لاستعمال مختلف الطرق العلمية بغرض الوصول إلى قرارات رشيدة تخدم وضعية المصرف، وكذا الوصول إلى وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم التسديد، توصل إلى عدم استعمال البنك للتقنيات العلمية الحديثة المستعملة في الدول الأوروبية الخاصة بتقييم ملفات القروض كطريقة scoring و النظم الخبيرة المستعملة في تحليل الوثائق المحاسبية، و تمَّ إجراء هذه الدراسة في البنك الخارجي الجزائري فقط على عكس دراستنا التي تمَّ إجراءها في مجموعة من البنوك، و أهم ما توصل إليه ضعف تنظيم الجهات المتدخلة في تسيير الخطر و غموض صلاحيات كل واحدة منها و نقص مختصين في تغطية القروض المصرفية خاصة التغطية القضائية فأي خطأ يفقد الضمانات معناها ويجعل البنك يتحمل مباشرة أثر عدم التسديد[2].

المطلب الثاني: دراسات خارج الوطن

1 –دراسة عمار أكرم الطويل بعنوان: "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)":

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة استفادة المصارف التجارية الوطنية من التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل و توضيح أهمية التنبؤ بالتعثر في اتخاذ القرارات منح الائتمان و التعرف على المشاكل التي تعيقه، وكان يتطابق مع هدف دراستنا، و قد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي وقام بإجراء التحليلات و الاختبارات الإحصائية اللازمة على البيانات المتوفرة بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليلي الإحصائي SPSS، وهذا ما اعتمدنا عليه أيضاً في دراستنا، و كانت نتائج هذه الدراسة أن المصارف التجارية الفلسطينية تعتمد على التحليل

[1] بن شنة فاطمة ، **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة(دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2009.

[2] بن الصم أحمد، **إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.

المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم أداء المصارف و لكن تعتمد عليه بدرجة أقل في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، وهذا ما توصلنا إليه بفي ما يخص البنوك التجارية[1].

2 –دراسة خالد محمود الكحلوت بعنوان: "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني، اعتمد الباحث على الاستبيان وتكون عينته من 15 بنك في فلسطين، أما عينة دراستنا تكون من 11 بنك في الجزائر، وقد اعتمد الباحث في دراسته على التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة على البيانات المالية المتوفرة لاختبار معنوية النموذج بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS لدراسة العلاقة بين مدى الاعتماد على المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي، و هذا ما يتشابه مع دراستنا، وبين كيفية اتخاذ قرار منح الائتمان في ال بنوك العاملة في فلسطين، و كانت أهم النتائج أن درجة الاعتماد على التحليل المالي ضعيفة جدا، و أنهم يستغنون عن الإجراء التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية و مالية كافية[2].

3 –دراسة إبراهيم محمد علي بعنوان: "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 –2007)":

يهدف البحث إلى استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط و الرقابة و تقويم الأداء و اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق، اعتمدا في دراستهما على التحليل الإحصائي، هذا ما اعتمدنا عليه أيضا في دراستنا، وكانت أهم الاستنتاجات المتوصل إليها هي الائتمان المصرفي يعد بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن و الطرف المدين، ولكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى النسب المالية التي يعتمدها مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار في تسيير مخاطر الائتمانية[3].

---

[1] عمار أكرم الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2008.

[2] خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين،2005 .

[3] إبراهيم محمد علي، نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005–2007)**، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 83، 2010.

خلاصة الفصل:

لقد رأينا من خلال هذا الفصل أن مخطر عدم السداد هو أكبر خطر تواجهه البنوك، وعلى اعتبار حتمية هذا الخطر فإن على البنك توخي الحيطة و الحذر من خلال قيام إدارة منح القروض باتخاذ قرار ات يتطلب توفر كمية مناسبة من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها إلا بإجراء التحليل المالي للمعلومات المتاحة وباستعمال أدوات التحليل المناسبة، وتعتبر البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة كأداة تساعده في تنبؤ بمخطر عدم السداد، كما يساعد تحليل القوائم المالية المقترضين بتشكيل الإطار الملائم والذي يمكن من خلاله اتخاذ القرار المناسب في منح القروض وذلك لأهمية تحليل البيانات المالية من القدرة على تعرف المخاطر المالية التي يمكن أن يواجهها البنك في المستقبل.

تمهيد:

تلعب وظيفة منح القروض دوراً هاماً في تحقيق أهداف البنوك التجارية ، حيث تُسيطر القروض على مُعظم أصول هذه البنوك ،كما تُساهم القروض بالنصيب الأكبر من الدخل لهذه البنوك، و يواجه الائتمان المصرفي تحدياً كبيراً يتمثل في مخطر عدم السداد والتي تح ولُ دون تحقيق الائتمان المصرفي لأهدافه، وقد أصبح موضوع تسيير مخطر عدم السداد من الموضوعات المهمة للنشاط المصرفي وللعاملين فيهِ بشكل عام، وكذلك لطلبة الدراسات المالية والمصرفية بشكل خاص، وذلك بِاعتباره أداةً هامةً للوصول إلى الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف.

فبعد ما قمنا بعرض الجانب النظري من خلال الفصل الأول و تناولنا فيه الجوانب الأساسية لِتسيير مخطر عدم السداد والتحليل المالي، وانطلاقاً من أهمية الموضوع فقد تناولنا بالدراسة التطبيقية مدى أهمية التحليل المالي في تقييم مخطر عدم السداد ومدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية عليها لِاتخاذ القرار الائتماني ، فقد اعتمدنا على دراسة استبيانية لمجموعة من البنوك لكلٍ من ولاية تمنراست، غرداية و ورقلة، و ذلك من أجل الوصول إلى الأهداف السالفة الذِّكر، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يحتوي على الطريقة و الأدوات التي تمَّت بها الدراسة، أما المبحث الثاني تضمَّن نتائج الدراسة الاستبيانية و مناقشتها.

المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث وصفا لمجتمع الدراسة و عينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة و طرق إعدادها، اختبار صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفا لبعض الإجراءات التي تمت في اختيار أدوات الدراسة و تطبيقها، و أخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

إن لكل بحث طريقة دراسة معينة يتم الاعتماد عليها و تختلف هذه الأخيرة من بحث لآخر و ذلك حسب طبيعة الدراسة، لهذا تم تلخيص الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية من خلال هذا المطلب و يكون ذلك فيما يلي.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة و العينة

يتكون مجتمع الدراسة بنوك تجارية متعددة لكل من ولاية غرداية و ورقلة و وكالات تابعة لها في ولاية تمنراست، و تعددت بـ11 بنكاً توزعت كما يلي:

- **ولاية تمنراست:**
  - بنك التنمية المحلية BDL؛
  - بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR؛
  - بنك الوطني الجزائري BNA.
- **ولاية غرادایة:**
  - بنك التنمية المحلية BDL؛
  - بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR؛
  - بنك الوطني الجزائري BNA؛
  - البنك الوطني الخارجيBEA؛
  - القرض الشعبي الجزائريCPA.
- **ولاية ورقلة:**
  - بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR؛
  - بنك الوطني الجزائري BNA؛
  - القرض الشعبي الجزائريCPA.

كما يتكون أفراد العينة من مسئولي الائتمان: المدير، رئيس مصلحة القروض، و موظفين مكلفين بدراسة القروض وموظفين عاملين بأقسام أخرى؛ و لقد قمنا بتوزيع 70 استمارة شملت جميع المسئولين و المختصين في القروض و ذلك من مجموعة بنوك تجارية بتمنراست و غرداية و ورقلة ، حيث اعتمدنا في بعض الحالات التسليم

المباشر لاستمارة الاستبيان للمستقصى ، بالاضافة إلى الاستعانة بالأهل و الأصدقاء في عملية التوزيع على البنوك ، حيث وزعنا 12 استبيان و تم استرجاع 10 استبيانات و ذلك بولاية تمنراست، أما ولاية غرداية وزع فيها 20 استبيان و تحصلنا عليها كاملةً، وبالنسبة لولاية ورقلة تم توزيع 23 استبيان و تحصلنا على 18 استبيان فقط، والجدول التالي يوضح عدد المستَجْوَبين:

الجدول رقم (1.2): الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	55	% 100
عدد الاستبيانات المسترجعة	48	% 87.27
عدد الاستبيانات الملغية	3	% 5.45
عدد الاستبيانات الصالحة	45	% 81.81

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على استمارات الاستبيان

ملاحظة: بعد استرجاع الاستبيانات الموزعة على أفراد العينة، و عند إطلاعنا على إجابات هذه الأخيرة قمنا بإلغاء ثلاثة (3) استبيانات و ذلك بسبب وجود فراغات كبيرة لم نتمكن من استغلالها و بالتالي أصبحت غير مفيدة في الدراسة.

الفرع الثاني: تحديد المتغيرات

من خلال طبيعة الموضوع و إشكالية الدراسة التي كان تمحورها حول التحليل المالي و تسيير مخطر عدم السداد تم تحديد المتغيرين كما يلي:

- **المتغير المستقل:** التحليل المالي؛
- **المتغير التابع:** مخطر عدم السداد.

- بغرض الإلمام ببحثنا و الإجابة على الإشكاليات الجزئية تم الاعتماد على مصادر أولية و أخرى ثانوية و هي كما يلي:

- **المصادر الأولية:** و هي الدراسة الميدانية المتمثلة في توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وذلك من أجل تحقيق أهداف الموضوع و اختبار فرضياته، حيث تم الاعتماد على الاستبيان انطلاقا من طبيعة بحثنا.
- **المصادر الثانوية:** وتتمثل في الكتب والمجلات، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

الفرع الثالث: تلخيص المعطيات المجمعة

انطلاقاً من الجدول رقم (1.2) كانت العينة النهائية 45 فرد تم استجوابهم، و فيما يلي سنلخص هذه العينة من حيث الجنس و الشهادة المؤهلة و الوظيفة و الخبرة المهنية:

1 -**الجنس:** حيث كما صُنِّفت العينة كما يلي:

الجدول رقم (2.2): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	32	%71.1
أنثى	13	%28.9
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (1.2) أن مجتمع الموظفين العاملين في البنوك التجارية معظمهم من الرجال حيث بلغت نسبتهم 71.1 % من إجمالي مجتمع الدراسة، وأن نسبة الإناث بلغت 28.9 %، هذا يعني أن نسبة الذكور تطغى على الإناث.

و من خلال الجدول أعلاه سنوضِّح توزيع أفراد العينة حسب الجنس في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم(1.2): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

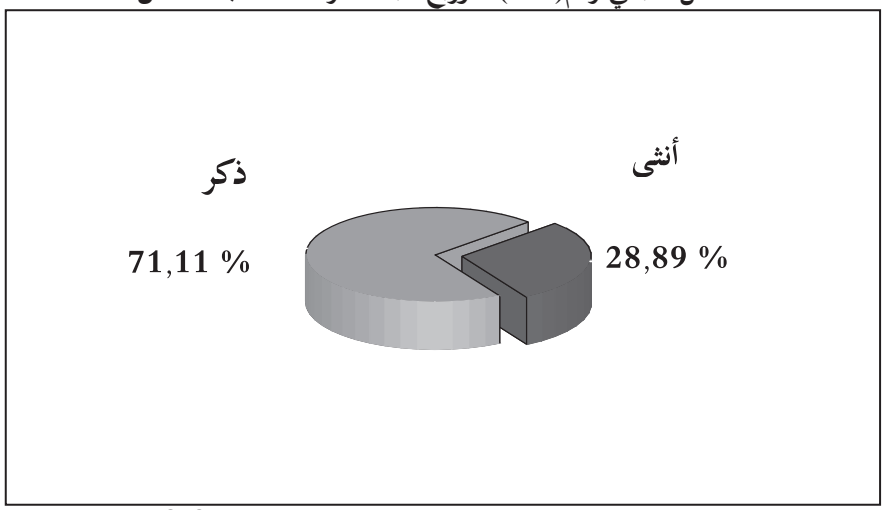

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2.2)

1 -**الشهادة المؤهلة:** وُزِّعَتْ العينة حسب الشهادة المؤهلة كما يلي:

الجدول رقم(3.2): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المؤهلة

الشهادة المؤهلة	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	7	%15.6
ليسانس	35	%77.8
ماجستير	3	%6.7
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

يتبين لنا من الجدول أن ما نسبته 77.8 % كانت من فئة الحاملة شهادة الليسانس، حيث تأخذ النسبة الكبرى، أما بالنسبة لحملة الدبلوم كانت نسبتهم 15.6 %، أما حملة شهادة الماجستير فكانت نسبتهم 6.7 %.

نلاحظ أن الفئة الحاملة لشهادة الليسانس تطغى في البنوك ، يدل ذلك على كبر حجم الفئة المؤهلة في البنوك،كما يدل أيضا على أن من قام بتعبئة الاستبيان هم من حملة شهادة الليسانس و يعطي ذلك قوة و مصداقية للإجابات التي تم الحصول عليها.

و الشكل التالي يوضح توزيع العينة حسب الشهادة المؤهلة:

الشكل رقم (2.2): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المؤهلة

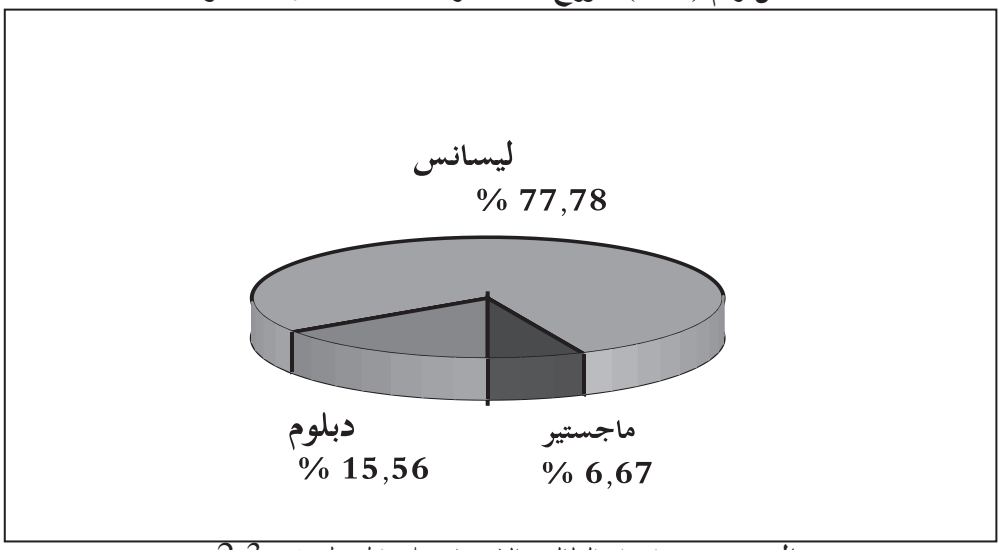

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2.3)

2 -**الوظيفة:** توزَّعت عينتنا حسب الوظيفة إلى المدير، رئيس مصلحة، مكلف بالدراسات و وظائف أخرى:

الجدول رقم (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
المدير	3	%6.7
رئيس مصلحة	11	%24.4
مكلف بالدراسات	24	%53.3
وظيفة أخرى	7	%15.6
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الفئة المستجوبة كانت من المكلفين بالدراسات حيث بلغت نسبتهم 53.3% تليها فئة رئيس مصلحة بنسبة 24.4%، بالنسبة للوظائف أخرى تَرَاوحت نِسبتهم 15.6%، و في الأخير نسبة فئة المدير كانت 6.7%، و منه نلاحظ أن نسبة المستجوبين المكلفين بالدراسة تطغى على الفئات الأخرى المستجوبة.

و الشكل التالي يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة:

الشكل رقم (3.2): توزيع العينة حسب الوظيفة

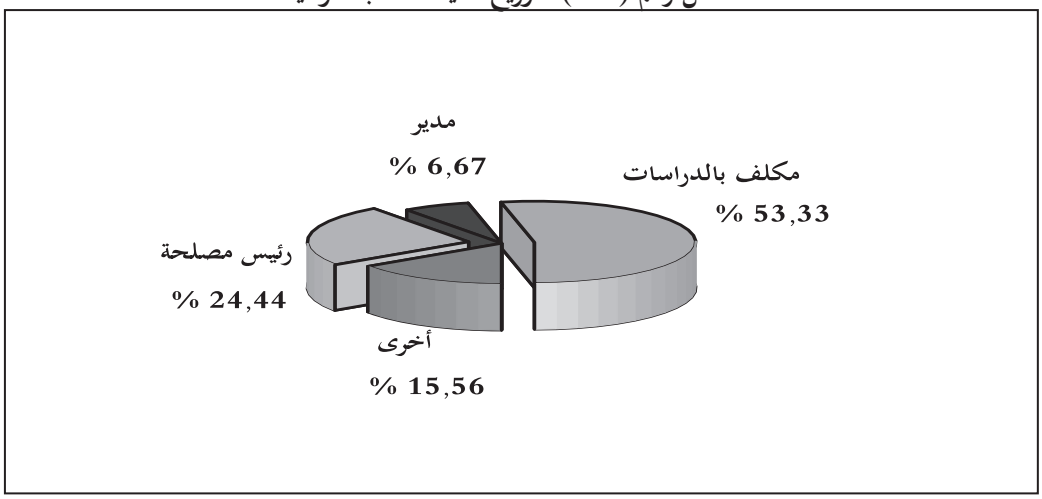

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4.2)

3 –الخبرة المهنية: تم تصنيف هذه العينة من حيث الخبرة المهنية إلى:

الجدول رقم (5.2): توزيع العينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
1–5 سنوات	17	%37.8
5– 10 سنوات	13	%28.9
10–15 سنة	8	%17.8
أكثر من 15 سنة	7	%15.6
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5.2) أن غالبية الموظفين ممن لديهم خبرة من 1 إلى 5 سنوات بلغت نسبتهم 37.8%، تليها الفئة الثانية من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 28.9 %، بعدها 17.8 % كانت للفئة التي لها خبرة ما بين 10و15 سنة، آخر نسبة 15.6 % هم ذوي الخبرة الأكثر من 15 سنة، و الشكل التالي يوضح ماسبق:

الشكل رقم (4.2): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

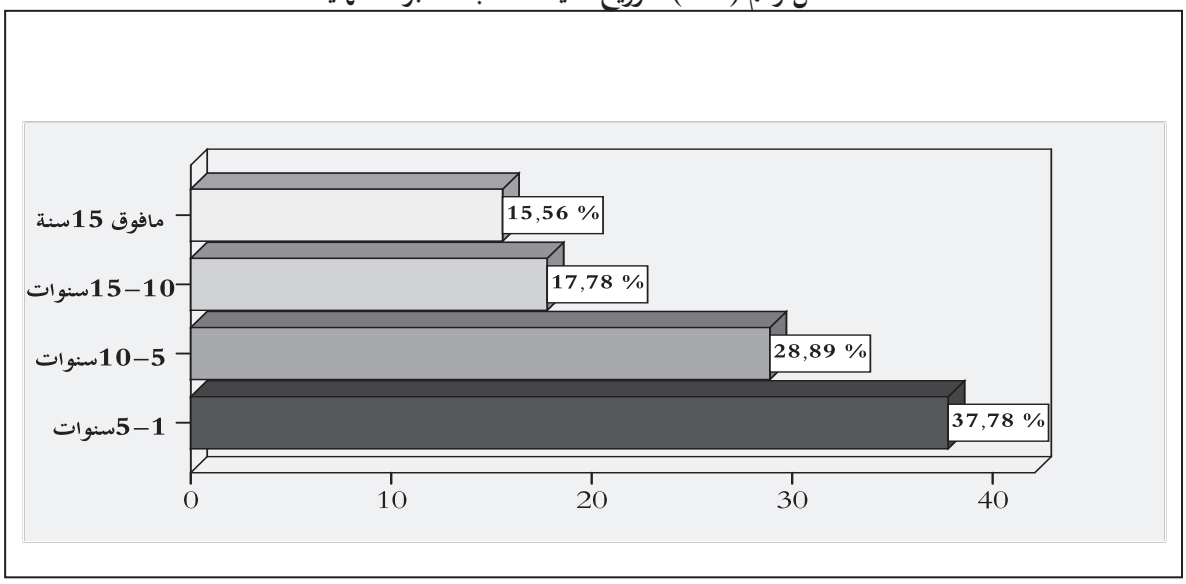

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (5.2)

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث تم استخدام أدوات إحصائية و برامج الكترونية و ذلك من اجل معالجة البيانات المجمعة و التي سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول:الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

1 -تصميم الأداة المستخدمة في جمع المعلومات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و اختبار الفرضيات تم تصميم ا لاستبيان و الذي يتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وفرضياته ا، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة، و قبل توزيعه خضع للتحكيم لدى الأساتذة المختصين بجامعة تمنراست و جامعة ورقلة، وبعض مهنيين في ميدان البنوك، وتم إجراء التعديلات اللازمة على ضوء ملاحظاتهم.

بعد ذلك خضع الاستبيان لعملية اختبار أولية تمثلت في عينة محدودة جدا، كان الهدف منها مدى إمكانية المُستَقصين من الإجابة على الأسئلة، و في الأخير تم صياغة أسئلة الاستبيان من جديد بناءاً على ملاحظات وتوصيات المهنيين المختصين في البنوك وليصبح في شكله النهائي، أنظر الملحق رقم (01) الذي يوضح نموذج الاستبيان.

2 -تقسيمات الاستبيان:

تناولت استمارة الاستبيان خمسة محاور أساسية، حيث تم بناء الأسئلة على نوعين و هما أسئلة مغلقة وأخرى مغلقة مفتوحة حيث تهدف الأسئلة المغلقة إلى معرفة رأي أفراد العينة حول أهم الأفكار التي يتناولها الاستبيان وكانت تمثل الأغلبية، والأسئلة المغلقة المفتوحة كان الهدف منها معرفة آراء أفراد العينة حول جملة من التساؤلات المستندة إلى مجموعة من البدائل و تبقى للمستَجْوَب الحرية في إعطاء رأيه حول الخيارات التي لم تتضمنها الاستمارة وتتوزع أسئلة الاستبيان بالشكل التالي حول المحاور الخمسة:

- يحتوي المحور الأول على الأسئلة المتعلقة بمعلومات عامة و تضمَّنت أربعة أسئلة؛
- المحور الثاني تضمن على أسئلة تتعلق بالمعلومات المالية للزبون طالب الائتمان و الذي احتوى على عشرة أسئلة؛
- المحور الثالث يحتوي على أسئلة تتعلق بالقوائم المالية المطلوبة من الزبون و تضمن على أربعة أسئلة؛
- احتوى المحور الرابع على أسئلة تتعلق بالتحليل المالي و الذي كان يتضمن حوالي سبعة عشر سؤالاً؛
- أمَّا المحور الخامس اشتملت أسئلته على المشاكل التي قد تنتج إذا ما لم تستخدم البنوك التجارية التحليل المالي والذي احتوى على خمسةِ أسئلةِ.

3 -صدق و ثبات الاستبيان:

يعكس صدق و ثبات الاستبيان مدى تجانس نتائج الدراسة، حيث يقصد بثبات أداة الدراسة أن يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق الاستبيان على نفس العينة في نفس الظروف، لذلك قمنا بإستخدام معامل الثبات الذي يسمى بـ "Chronbach's Alpha" للحكم على ثبات أسئلة الاستبيان و التأكد من مصداقية المستَجْوَبِين ، وكذلك من أجل قياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض و موثوقية النتائج ،وعند تطبيق هذا المعامل يجب أن تكون قيمته أكبر من 60 % حتى نستطيع الحكم بموثوقية النتائج.

و في هذه الدراسة تم حساب معامل " Chronbach's Alpha" للإجابات الموزعة على 11 بنك، وبلغت قيمة هذا المعامل 80.8 % مما يدل على وجودِ ارتباطٍ قوي بين الإجابات.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها تم استخدام بعض الأساليب و الإجراءات الإحصائية كما يلي:

1 -التوزيعات التكرارية و النسب المئوية لكل متغيرات الدراسة؛

2 -المتوسط الحسابي، حيث تم استخدامه في هذه الدراسة و ذلك فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالعميل والتحليل المالي والمشاكل التي تواجهها البنوك عند عدم استخدامها للتحليل المالي، و يتم حساب هذا المتوسط بقسمة مجموع التكرارات على مجموع أفراد العينة؛

3 -معامل "Chronbach's Alpha" و الذي يقيس ثبات و صدق الاستبيان، و الذي سبق ذكره.

الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

قمنا باستخدام برنامج SPSS أو ما يسمى بالعربية" الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" ، وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها. ويستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية ولا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنه أُنشِئَ أصلاً لهذا الغرض، ولكن اشتماله على معظم الاختبارات الإحصائيةِ وقدرته الفائقة في معالجة البيانات وتوافقه مع معظم البرمجيات المشهورة جعل منه أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.[1]

[1] أدمين، مقال بعنوان: **ما هو برنامج الحزم الاحصائية**، تاريخ الاطلاع 1-5-2013، على الموقع http://abdelwahabgouda.ahlamontada.com/t11-topic

في تحليلنا لهذا البحث استخدمنا SPSS19، و EXCEL2007 حيث قمنا بمعالجة و بناء قاعدة الاستبيان من خلال خطوات، وتعبر أول خطوة لبناء قاعدة استبيان هي ترقيم الاستمارات المسترجعة و ذلك لتصنيفها و تسهيل الرجوع إليها.

و نقصد بقاعدة الاستبيان المعطيات المحصل عليها في شكلها النهائي و التي تُبْنَى عليها الدراسة، و قد اعتمدنا في بناء قاعدة المعطيات على برنامج EXCEL2007، حيث وصل عدد الأعمدة إلى 53 عمود و الأسطر إلى 32 سطر، وتمثلت الأعمدة في المتغيرات التي تعبر عن الأسئلة المطروحة على المستَجْوَبين، أما الأسطر تمثلت في عدد الاستمارات الصالحة للدراسة، وبهذا أصبحت قاعدة المعطيات مكونة من (53 × 32 = 1696)، وقمنا بترميز المعطيات الناتجة عن تقاطع الأسطر والأعمدة بالترقيم العددي و من أمثِلَتِها كما يلي:

الجدول رقم (6.2): ترميز المعطيات المتعلقة بالمعلومات العامة

الجنس		الشهادة المؤهلة		الوظيفة		الخبرة	
1	ذكر	1	دبلوم	1	المدير	1	1-5 سنوات
2	أنثى	2	ليسانس	2	رئيس مصلحة	2	5-10 سنوات
		3	ماجستير	3	مكلف بالدراسات	3	10-15 سنة
				4	أخرى	4	ما فوق 15 سنة

المصدر: من إعداد الطالبة

أمَّا للجزء المتعلق بالتحليل المالي فكان ترميز عناصره في الجدول كالتالي:

الجدول رقم (7.2): ترميز المعطيات المتعلقة بالعميل و بعض أسئلة عن التحليل المالي

معلومات عن العميل		عدد القوائم المالية المطلوبة		الثقة في القوائم المالية		تدقيق محافظ الحسابات	
5	درجة عالية جدا	1	لسنة واحدة	1	ضعيفة	1	نعم
4	درجة عالية	2	لسنتين	2	متوسطة	2	لا
3	درجة متوسطة	3	لثلاث سنوات	3	مرتفعة		
2	درجة ضعيفة	4	أكثر من ثلاث سنوات				
1	لا أعتمد عليها						

المصدر: من إعداد الطالبة

بالنسبة للعناصر التي تكون الإجابة عليها أكثر من عنصر مثل اختيار القوائم المالية يكون ترميزها كالتالي:
كل قائمة على حِدا، حيث يُرمَزُ للقوائم المالية الغير المطلوبة بِـ" 0" ، أما القوائم المالية المطلوبة فَيُرْمَزُ لها بِـ" 1"، مثلاً إذا تم اختيار جدول حسابات النتائج نرمز له بِـ "1"، و إذا لم يتم اختياره يُرمز بِـ "0".

ملاحظة: اعتمدنا في هذه الدراسة نفس الطريقة التي تم ذكرها في الجداول أعلاه و يكون ذلك حسب طبيعة الأسئلة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و مناقشتها

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى طريقة الدراسة و أدواتها سنتناول فيما يلي نتائج الدراسة حيث سنقوم بتحليل المعطيات و مناقشة هذه النتائج.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

بعد إدخال المعطيات المجمعة من الاستبيانات في برنامج SPSS، استخرجنا مجموعة من النتائج متمثلة في جداول وأشكال توضيحية من شأنها أن تسهل لنا عملية القراءة و التحليل، و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: نتائج المعطيات المتعلقة للزبون

نتج عن هذه الدراسة معطيات متعددة خاصة بالزبون و ذلك فيما يخص شخصيته و سمعته، مبلغ القرض المطلوب والضمانات التي يقدمها الزبون، ... و غيرها، حيث نجد أن درجات الاعتماد على هذه العناصر متفاوتة الأهمية، و هذا ما يوضحه لنا الجدول الموالي، حيث اعتمدنا في ترميز معطياتنا على " **مقياس ليكارت الخماسي** "، وذلك كما تمَّ توضيحه سابقاً "أنظر الجدول رقم (7.2)"

الجدول الرقم (8.2): نتائج المعلومات المتعلقة بالزبون

العبارة	النسبة	المتوسط الحسابي
1- شخصية الزبون و سمعته	%10.21	4.02
2-مبلغ القرض المطلوب	%9.26	3.64
3-الضمانات التي يقدمها الزبون	%11.12	4.38
4-الغرض من طلب القرض	%10.44	4.11
5-رأس مال الزبون	%9.82	3.87
6-نوع القطاع الذي يعمل فيه الزبون و درجة المنافسة	%9.31	3.67
7-قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض و الفائدة	%10.89	4.29
8-معلومات عن التسهيلات الائتمانية للزبون في البنوك الأخرى	%9.03	3.56
9- تأثير القوانين و التشريعات على نشاط الزبون	%9.09	3.58
10-استشارية من مركزية المخاطر حول وضعية الزبون في السابق	%10.84	4.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

من الجدول السابق يَتَبيَّن لنا أن جميع متوسطات أجوبة أفراد العينة الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالزبون كانت تفوق القيمة 3 و التي تمثل متوسط المقياس، مما يعني أن سياسة البنك الداخلية تعتمد على هذه المعلومات بدرجة عالية عند إجرائها لعملية التحليل المالي و اتخاذ قرار الائتمان، و الشكل البياني التالي يوضح لنا درجة الاعتماد على العناصر المذكورة بشكل مبسَّط.

الشكل رقم (5.2): درجة اعتماد البنوك على المعلومات المتعلقة بالزبون عند اتخاذ القرار الائتماني

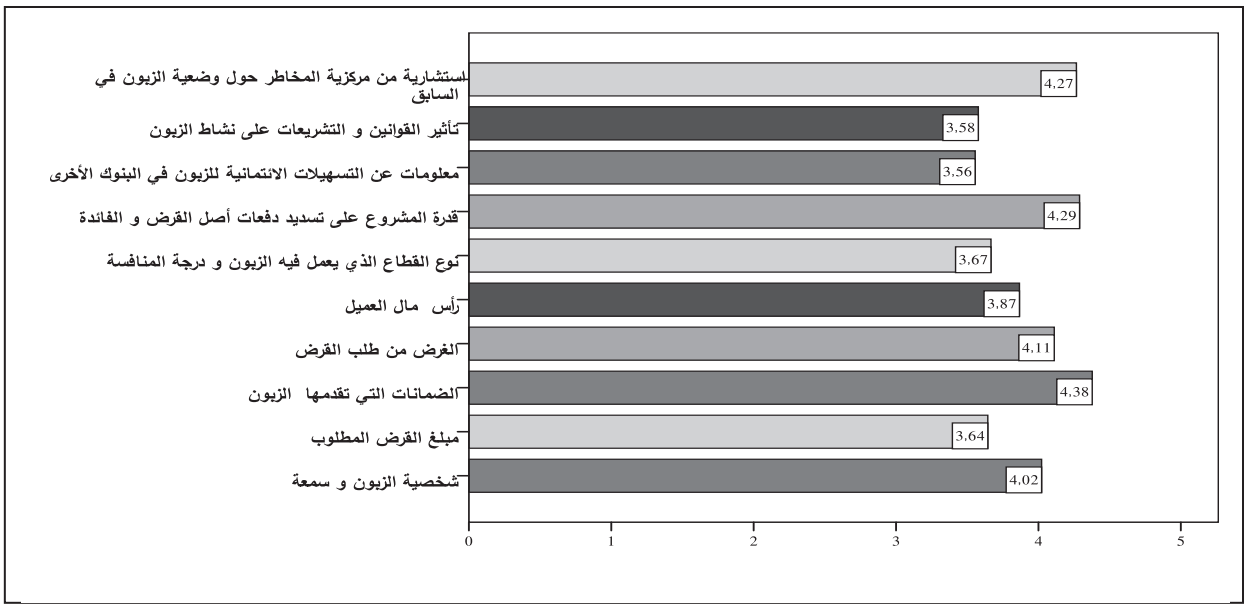

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (8.2)

- انطلاقاً من الشكل يمكن ترتيب العناصر السابقة حسب أهميتها و درجة الاعتماد عليها كما يلي:

1 -الضمانات التي يقدمها الزبون؛
2 -قدرة المشروع على تسديد دفعات القرض؛
3 -استشارية من مركزية المخاطر حول وضعية الزبون في السابق؛
4 -الغرض من طلب القرض؛
5 -شخصية الزبون؛
6 -رأس مال العميل؛
7 -نوع القطاع الذي يعمل فيه الزبون و درجة المنافسة؛
8 -مبلغ القرض المطلوب؛
9 -معلومات عن التسهيلات الائتمانية للزبون في البنوك الأخرى؛
10 -تأثير القوانين و التشريعات على نشاط الزبون.

الفرع الثاني: النتائج التي تتعلق بالقوائم المالية

1 -موقف المستَجوَبين حول تدقيق المعلومات المالية من طرف مُحافِظ الحسابات:

بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS تم تلخيص آراء أفراد العينة حول إثبات أو نفي تدقيق المعلومات المالية من طرف محافظ الحسابات في الجدول الموالي:

جدول رقم (9.2): رأي المستَجْوَبين حول تدقيق المعلومات المالية من طرف محافظ الحسابات

هل يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة من طرف محافظ الحسابات؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	%93.3
لا	3	%6.7
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

انطلاقاً من الجدول السابق نجد أن نسبة 93.3 % تمثل نسبة المستجوبين الذين يشترطون المعلومات المالية المدققة من طرف محافظ الحسابات، و نسبة 6.7% تمثل عكس ذلك.

2 -القوائم المالية المطلوبة من الزبون عند طلب القرض:

عندما يتقدم الزبون بطلب قرضٍ من البنك هذا الزبون يكون مطالب بتقديم مجموعة من القوائم المالية الخاصة به، قد تكون الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة أو جميعها، الجدول التالي يلخص لنا أهم القوائم المالية للزبون التي تكون مطالبة من قبل البنك:

الجدول رقم (10.2): القوائم المالية المطلوبة من الزبون

القوائم المالية	التكرار	النسبة المئوية
الميزانية	43	%95.55
جدول حسابات النتائج	41	%91.11
جدول تدفقات الخزينة	26	%57.77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع القوائم المالية يتم طلبها من قبل البنوك بنسبة كبيرة لكن تتفاوت فيما بينها، حيث نجد أعلى نسبة هي 95.55 % و التي تحتلها الميزانية، أما نسبة 91.11 % تمثل جدول حسابات النتائج، و أدنى نسبة كانت جدول تدفقات الخزينة و التي بلغت 57.77%.

3 -عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة من الزبون قبل منح القرض:

تقوم البنوك بطلب القوائم المالية من الزبون لعدة سنوات، لهذا يوضح الجدول الموالي عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة وذلك انطلاقاً من مخرجات الاستبيان:

الجدول رقم (11.2): عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة من الزبون

عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة	التكرار	النسبة
لسنة واحدة	2	%4.4
لسنتين	4	%8.9
لثلاث سنوات	32	%71.1
أكثر من ثلاث سنوات	7	%15.6
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد سنوات القوائم المالية التي يطلبها البنوك من الزبون هي لثلاث سنوات حيث بلغت نسبتها 71.1 %، و ما نسبته 15.6 % من المستجوبين يطلبون قوائم مالية من الزبون لأكثر من ثلاث سنوات، أما بالنسبة للمستجوبين الذين يطلبون قوائم مالية لسنتين كانت نسبتهم 8.9 %، و في الأخير نسبة 4.4 % يطلبون القوائم المالية لسنة واحدة.

4 -درجة الثقة في القوائم المالية بالبنوك:

تتفاوت درجة الثقة في القوائم المالية من محلل ائتماني لآخر، و هذا ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (12.2): درجة الثقة في القوائم المالية

درجة الثقة	التكرار	النسبة
ثقة ضعيفة	2	%4.4
ثقة متوسط	28	%62.2
ثقة مرتفعة	15	%33.3
المجموع	45	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

نلاحِظ من خلال الجدول السابق أن ما نسبته 62.2 % من المستَجوَبِين لديهم ثقة متوسطة في القوائم المالية، و نسبة 33.3 % لديهم ثقة مرتفعة، و أدنى نسبة كانت 4.4 % ممن لديهم ثقة ضعيفة.

الفرع الثالث: نتائج المعلومات التي تتعلق بالتحليل المالي

1 -درجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية:

تهتم البنوك التجارية بالتحليل المالي من أجل اتخاذ قرارات منح الائتمان، و لكن يتفاوت هذا الاهتمام من بنك لآخر، والجدول أدناه يلخص الدرجات المتفاوتة لأهمية التحليل المالي في البنوك:

الجدول رقم (13.2): معلومات تتعلق بدرجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية

العبارة	النسبة	المتوسط الحسابي
1- يوجد لجنة في البنك مسئولة عن تحديد المخاطر المتنوعة و مراقبتها و السيطرة عليه	% 8.08	4.11
2- توجد مديرية أو مصلحة لإدارة المخاطر في البنك	% 8.17	4.16
3- يعتمد البنك في تقييم مقدرة الزبون على تسديد التزاماته على التحليل المالي	% 8.12	4.13
4- يساعد التحليل المالي على تحليل مخطر عدم السداد	% 8.30	4.22
5- يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان	% 8.25	4.20
6- السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بتعثر القروض	% 7.60	3.87
7- ثقة البنك في القوائم المالية للزبون تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بتعثر القروض	% 8.21	4.18
8- تَوَفُر ضمانات عينية و مالية تكفي وتُغْني عن اعتماد التحليل المالي	% 5.98	3.04
9-يقوم البنك بالتعاون مع مدارس بنكية خاصة بإرسال الموظفين لدورات تكوينية في التحليل المالي	% 7.82	3.98
10-يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات طالبة القرض	% 7.03	3.58
11- تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة الزبون	% 8.43	4.29
12- تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بخطر عدم السداد	% 7.69	3.91
13- لبنكِكُم نظامٌ آلي لِتقدير التغيرات في العوائد و إدارة المخاطر	% 6.33	3.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع المتوسطات للعناصر المدروسة تفوق القيمة 3 والتي تمثل "متوسط المقياس"، وهذا يعني أن جميع المستَجْوَبين يتَّفِقُون على أغلب العِبارات التي تعبر عن أهمية التحليل المالي في البنوك، إلا أنها تتفاوت في درجة أهميتها، وهذا ما سيوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (6.2): معلومات تتعلق بدرجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (13.2)

من خلال الشكل نجد أن أفراد العينة المستَجوَبَة يتفِقُون على اهتمام البنوك التجارية بالتحليل المالي كأساس لتقييم مخطر عدم السداد من خلال بعض الإجراءات التي يقوم بها، سواءاً من حيث إدارة البنك أو من خلال تكوين الموظفين أو استخدام النسب المالية في تقييم مخطر عدم السداد، و منه يمكن ترتيب هذه العناصر حسب ما يتفق عليه المستجوبين "من أعلى درجة إلى أدناها" كما يلي:

أ – تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة الزبون؛

ب – يساعد التحليل المالي على تحليل مخطر عدم السداد؛

ت – يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان؛

ث – ثقة البنك في القوائم المالية للزبون تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بتعثر القروض؛

ج – توجد مديرية أو مصلحة لإدارة المخاطر في البنك؛

ح – يعتمد البنك في تقييم مقدرة الزبون على تسديد التزاماته على التحليل المالي؛

خ – توجد لجنة في البنك مسئولة عن تحديد المخاطر المتنوعة و مراقبتها و السيطرة عليه؛

د – يقوم البنك بالتعاون مع مدارس بنكية خاصة بإرسال الموظفين لدورات تكوينية في التحليل المالي؛

ذ –تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بخطر عدم السداد؛

ر –السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساسا للتنبؤ بالتعثر القروض؛

ز –يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات طالبة القرض؛

س –لبنكِكُم نظامٌ آلي لِتقدير التغيرات في العوائد و إدارة المخاطر؛

ش –تَوفُر ضمانات عينية و مالية تكفي وتُغْني عن اعتماد التحليل المالي.

2 –درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني:

تتفاوت درجات اعتماد البنوك على التحليل المالي في إتخاذ القرار الائتماني فكان تفاوت هذه الدرجات موضح في الجدول الموالي وذلك بناءاً على مخرجات الاستبيان، و لتسهيل عملية قراءة الجدول قمنا باستبدال النسب بعبارات كما يلي:

- 20% بدرجة منخفضة جدا؛
- 25% بدرجة منخفضة؛
- 50 % بدرجة متوسطة؛
- 75 % بدرجة مرتفعة؛
- 100 % بدرجة مرتفعة جدا.

الجدول رقم (14.2): درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني

درجة الاعتماد	التكرار	النسبة المئوية
درجة منخفضة جدا	0	%0
درجة منخفضة	4	%8.9
درجة متوسطة	16	%35.6
درجة مرتفعة	17	%37.8
درجة مرتفعة جدا	8	%17.8
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما نسبته 37.8 % من المستجوبين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة مرتفعة و 35.6% منهم يعتمدون على التحليل المالي بدرجة متوسطة، تليها 17.8% للفئة التي تعتمد على التحليل المالي بدرجة مرتفعة جدا، و في الأخير ما نسبته 8.9 % يعتمدون على التحليل بدرجة منخفضة.

3 -مجموعة النسب المالية التي تعتمد عليها البنوك عند إجراء عملية التحليل المالي:

تعتمد البنوك في التحليل المالي على نسب مالية متعددة، و قد تختلف هذه النسب من بنك لآخر، و بعد استطلاعنا عنها كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15.2): النسب المالية التي تعتمد البنوك عليها عند إجراء عملية التحليل المالي

النسب المالية	التكرار	النسبة المئوية
نسب السيولة	26	%57.8
نسب النشاط	21	%46.7
نسب الربحية	33	%73.3
نسب الديون	30	%66.7
نسب السوق	9	%20
نسب توازن الهيكل التمويلي	13	%28.9
نسب المردودية	35	%77.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اعتماد البنوك لنسب المردودية بلغت 77.8 % ، أما نسب الربحية بلغت درجة الاعتماد عليها 73.3 %، بعدها نسبة الديون بـ 66.7 % ثم نسب السيولة بـ 57.8 % ، تليها نسب النشاط بـ 46.7% ثم نسب توازن الهيكل التمويلي بـ 28.9 % و في الأخير نسب السوق بـ 20 %.

4 -موقف المستَجوَبين من استخدام أدوات أخرى لتقييم مخطر عدم السداد:

كما سبق الذكر فإن البنوك تعتمد على نسب معينة في تقييم المخاطر، و لكن قد توجد أدوات أخرى غير ما سبق ذكره، وهذا ما تمَّ الاستقصاء عنه في الاستبيان و كانت مخرجاته كما يلي:

الجدول رقم (16.2): رأي المستَجْوَبين في استخدام أدوات أخرى لتقييم مخطر عدم السداد

هل يوجد أدوات أخرى تُعْتَمَد في تقييم مخطر عدم السداد؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	7	%15.5
لا	38	%84.4
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المستَجوَبين أجابوا بعدم وجود أدوات أخرى يتم الاعتماد عليها في تقييم مخطر عدم السداد (لا) حيث بلغت نسبتهم 84.4 %، أما البقية الذين أجابوا بوجود نسب أخرى (نعم) كانت نسبتهم 15.5%، و ينبغي الإشارة إلى أن بعض المستَجوَبين الذين أجابوا بوجود أدوات أخرى في تقييم مخطر عدم السداد قد قدموا البديل الذي يستخدمونه في البنوك، و الذي يتمثل في: الاستقلالية المالية، الضمانات، معدل العائد الداخلي في حالة قروض الاستثمار، و البقية لم يقدموا بدائل على رغم إجابتهم بوجود نسب مالية أخرى.

5 –نسبة القروض المتعثرة في البنوك التجارية:

على الرغم جهود البنك إلى تفادي القروض المتعثرة، إلا أنه توجد نسبة معينة من الزبائن لا يعيدون الائتمان، و ذلك ما سنلخصه في الجدول أدناه، و لكن من أجل تسهيل عملية قراءة الجدول نستبدل النسب بفئات كمايلي:

- 25 % بفِئة صغيرة؛
- 50 % بفِئة متوسطة؛
- 75 % بفِئة كبيرة؛
- 100 % بفِئة كبيرة جدا.

الجدول رقم (17.2): نسبة الزبائن الذين لا يعيدون الائتمان (قروض متعثرة)

درجة	التكرار	النسبة
فئة صغيرة	28	% 62.2
فئة متوسطة	9	% 20
فئة كبيرة	8	% 17.8
فئة كبيرة جدا	0	0
المجموع	45	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 62.2% كانت تخص الفئة الصغيرة، و 20% كانت تخص الفئة المتوسطة، أما بالنسبة للفئة الكبيرة فكانت نسبتها 17.8%.

الفرع الرابع: نتائج المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل البنك

يُسبِّبُ عدم الاعتماد على التحليل المالي في تقييم مخطر عدم السداد و اتخاذ القرار الائتماني مجموعة من المشاكل، حيث أشرنا لبعضها في الاستبيان وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18.2): المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي

المشاكل	النسبة	المتوسط الحسابي
1- صعوبة اتخاذ القرارات	%20.96	4.18
2- صعوبة المقارنة بين القوائم المالية	%20.40	4.07
3- اختلاف و تنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية	%20.40	4.07
4- زيادة أعباء المراجع الخارجي	%19.18	3.82
5- فقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية	%19.06	3.80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

إنطلاقاً من الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب متقاربة جدا فيما بينها حيث نجد أكبر نسبة كانت لصعوبة اتخاذ القرار بِـ 20.96 %، تليها كل من صعوبة المقارنة بين القوائم المالية و اختلاف و تنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية بنسبة متساوية قدرت ب 20.40 %، ونسبة 19.18 % كانت لِزيادة أعباء المراجع الخارجي، و في الأخير 19.06 % لِفقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية.

الشكل رقم (7.2): رأي المستَجوَبين حول المشاكل التي قد يواجهها البنك بسبب عدم استخدامه للتحليل المالي

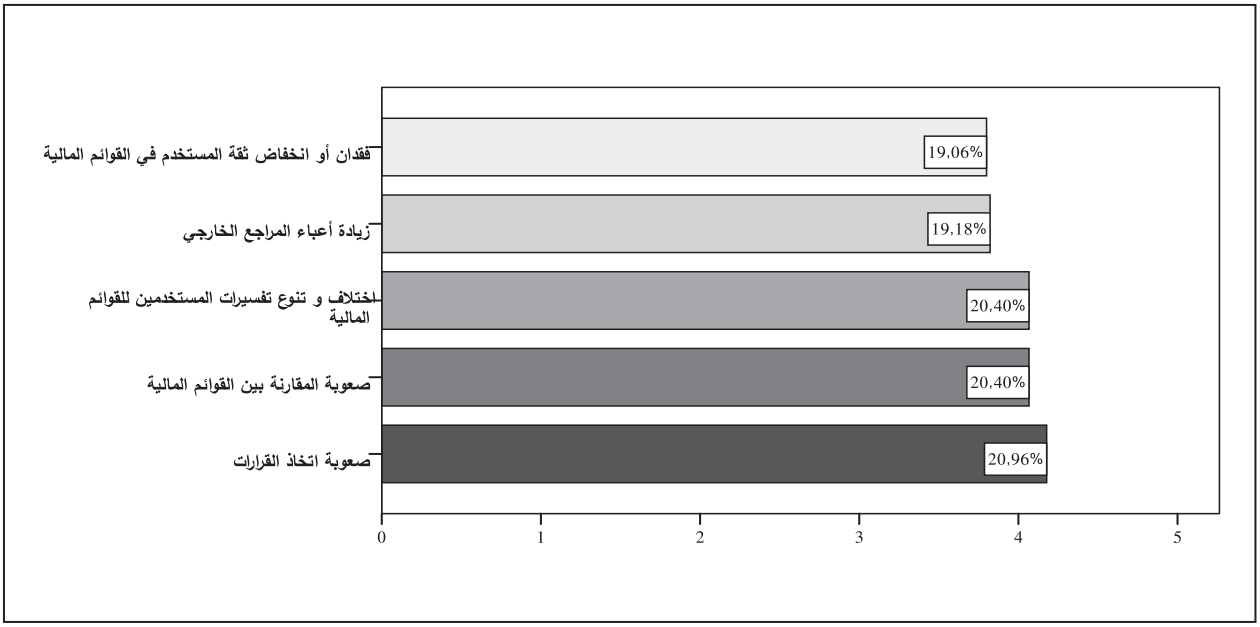

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (18.2)

نلاحظ من خلال الشكل تقارب آراء المستَجوَبين حول المشاكل التي تَحُولُ دون استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالمخاطر و اتخاذ القرار الائتماني حيث نجدهم يتفقون على أن عدم استخدام التحليل المالي يسبب مجموعة من المشاكل، و التي تمَّ ترتيبها حسب درجة صعوبتها كما يلي:

1 صعوبة اتخاذ القرارات؛
2 صعوبة المقارنة بين القوائم المالية؛
3 اختلاف و تنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية؛
4 زيادة أعباء المراجع الخارجي؛
5 فقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية.

الفرع الخامس: الجداول التقاطعية

إن الغرض من الجداول التقاطعية هو توضيح العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و مع متغيرين، وهما: درجة الموثوقية في القوائم المالية، و نسبة الزبائن الذين لا يعيدون الائتمان (قروض المتعثرة)، و اعتمدنا في التحليل على النسب المستخرجة عند التقاطع.

- و نستبدل نسب الاعتماد على التحليل المالي بعباراتٍ كما يلي:
  - 20 % بدرجة منخفضة جدا؛
  - 25 % بدرجة منخفضة؛
  - 50 % بدرجة متوسطة؛
  - 75 % بدرجة مرتفعة؛
  - 100 % بدرجة مرتفعة جدا.

1 -الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و درجة الثقة في القوائم المالية:

سنحاول من خلال جدول التقاطع أن نوضح العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و درجة الثقة في القوائم المالية كما يلي:

الجدول رقم (19.2): درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حسب درجة الثقة في القوائم المالية

درجة الاعتماد على التحليل المالي	درجة الثقة في القوائم المالية			المجموع
	ثقة ضعيفة	ثقة متوسطة	ثقة مرتفعة	
درجة منخفضة	0	% 8.9	0	% 8.9
درجة متوسطة	% 2.2	% 22.2	% 11.1	% 35.6
درجة عالية	% 2.2	% 22.2	% 13.3	% 37.8
درجة عالية جدا	0	% 8.9	% 8.9	% 17.8
المجموع	% 4.4	% 62.2	% 33.3	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول نجد أن نتائج التقاطعات تبين 37.8% من المستَجوَبين الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة عالية، لكن الثقة في القوائم المالية تختلف داخل المجموعة، بحيث نجد 22.2% منهم لديهم ثقة متوسطة في القوائم المالية، و 13.3 % منهم لديهم ثقة مرتفعة و 2.2% لديهم ثقة ضعيفة، و نجد أيضاً 35.6% من المستَجوَبين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة متوسطة و تختلف درجة الثقة في المجموعة، حيث كانت نسبة الذين لديهم ثقة متوسطة 22.2 %، تليها 11.1% من الذين لديهم ثقة مرتفعة في القوائم المالية و 2.2% لهم ثقة ضعيفة، بالنسبة للأفراد الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة عالية جداً وصلت نسبتهم 17.8%، ينقسمون إلى قسمين متساويين بين الثقة المتوسطة و الثقة المرتفعة و كانت النسبة تقدر بِـ 8.9%، و في الأخير نسبة 8.9% من الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة منخفضة، و جميعهم يثقون ثقةً متوسطةً في القوائم المالية التي يطلبها البنك من الزبون.

2 -الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المالية:

في ما يلي سنتناول الجدول التقاطعي الَّذي يوضح العلاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المالية الممنوحة من طرف الزبون:

الجدول رقم (20.2): درجة الاعتماد على التحليل المالي حسب تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المالية

درجة الاعتماد على التحليل في اتخاذ القرار	تدقيق المعلومات من طرف محافظ الحسابات		المجموع
	نعم	لا	
درجة منخفضة	%8.9	0	%8.9
درجة متوسطة	%33.3	%2.2	%35.6
درجة عالية	%37.8	0	%37.8
درجة عالية جدا	%13.3	%4.4	%17.8
المجموع	%93.3	%6.7	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الاستبيان و نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 37.8 % من الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة عالية جميعهم يشترطون أن تكون القوائم المالية مدقَّقة من طرف محافظ الحسابات، و 35.6 % من الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة متوسطة، 33.3 % منهم يشترطون تدقيق محافظ الحسابات للقوائم المالية و 2.2 % منهم لا يشترطون ذلك، وجدنا 17.8% من الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة عالية جدا، 13.3% منهم يشترطون أن تكون القوائم المالية مدقَّقة، في حين 4.4% منهم لا يشترطون ذلك.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تسيير مخطر عدم السداد و درجة أهمية التحليل المالي لدى البنوك التجارية في الجزائر، و بناءاً على النتائج التي وردت في المطلب السابق سنقوم بتفسير و تحليل هذه النتائج فيما يلي.

الفرع الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات العامة للعينة

كما سبق الذكر اعتمدنا في هذه الدراسة على عينةٍ تكونت من 45 فرد، تم استِجوابهم حول معلومات عامة تتعلق بهم وهي: "الجنس، الشهادة المؤهلة، الوظيفة و الخبرة المهنية".

1 -مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الجنس:

انطلاقاً من الشكل رقم (1.2) الذي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس نلاحظ أن أغلب المستَجوَبين كانوأ من الذكور و هذا دليل على صعوبة المناصب الإدارية البنكية.

2 -مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الشهادة المؤهلة:

من الشكل رقم (2.2) الذي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المؤهلة، نلاحظ أن أفراد العينة كانت الأغلبية منهم يملكون شهادة الليسانس و هذا يعني أن موظَّفي البنوك مؤهلين لامتلاك مناصبهم و هذا يقودنا للقول أن الاستبيان تمَّت الإجابة عنه من طرف أشخاص مؤَهَّلين.

3 -مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الوظيفة:

من خلال الشكل رقم (3.2) الذي يوضِّح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة، نلاحظ أن 24 شخص يعمل مُكلَّف بالدراسات و 11 شخص رئيس مصلحة، و منه يمكننا القول أن أغلب أفراد العينة لهم وظيفة تتعلق بموضوع الدراسة، وهذا ممَّا قد يزيد من مصداقية إجابات الاستبيان.

4 -مناقشة نتائج توزيع العينة حسب الخبرة المهنية:

انطلاقاً من الشكل رقم (4.2) الذي يبيِّن توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية، نجد أن أغلب المستَجوَبين تراوحت خبرتهم ما بين 1إلى 5 سنوات فقط، و هذا دليل على الخبرة المتوسطة للموظفين في البنوك.

الفرع الثاني:مناقشة نتائج المعطيات المتعلقة للزبون

من الشكل رقم (5.2) الذي يوضّح لنا درجة اعتماد البنوك على المعلومات المتعلقة بالزبون عند اتخاذ القرار الائتماني، نجد أن هذه العوامل تتفاوت أهميتها، حيث أنهم يعتمدون على الضمانات بالدرجة الأولى عند اتخاذ قرار الائتمان، و هذا ما يدل على أن البنوك التجارية لا تثق في الزبون بل تعتمد على الضمانات كركيزة أساسية تضمن بها القروض الممنوحة، هذا ما تثبته دراسة "فاطمة بن شنة" [1] و التي بينت أن البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول.

الفرع الثالث: مناقشة و تحليل النتائج المتعلقة بالقوائم المالية

1 -مناقشة موقف المستَجوَبين حول تدقيق القوائم المالية من طرف مُحافِظ الحسابات و درجة الثقة في هذه القوائم:

من خلال الجدول رقم (9.2) نلاحظ أن معظم محللي الائتمان يشترطون تدقيق القوائم المالية من طرف محافظ الحسابات و ذلك ما يجعلهم يثقون بالقوائم المالية بشكل أكبر، حيث يعتبر هذا الإجراء أحد أهم الإجراءات التي يهدف من خلالها البنك للوصول إلى نتائج دقيقة عند استخدام التحليل المالي من أجل تقييم مخطر عدم السداد، و منه يؤدي ذلك الى زياد ثقة المحللين الائتمانيين في القوائم المالية، حيث يمكن القول أن الثقة في هذه القوائم متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، "أنظر الجدول رقم(12.2)".

2 –القوائم المالية المطلوبة من الزبون عند طلب القرض:

إن الجدول رقم (10.2) يوضح لنا القوائم المالية المطلوبة من الزبون عند طلب القرض، حيث نلاحظ أن من أهم القوائم المطلوبة هي الميزانية و جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) حيث فاقت نسبة الطلب على كلٍ منهما 90 %، و يرجع سبب ذلك إلى أهميتهما الكبيرة، فتُبيِّن الميزانية الأصول و الخصوم أي الذمة المالية للزبون، أما قائمة الدخل فتبيِّن النتيجة الصافية و مصدرها (المركز المالي للزبون) ، و بصورة أخرى أرباح الزبون، وذلك ما يساعد المحلل الائتماني على اتخاذ قرار منح الائتمان، أما جدول تدفقات الخزينة فالطلب عليه كان متوسط، و سبب ذلك أن هذا الجدول يوضّح حركة الأموال لذا الزبون أي التدفقات الداخلة و الخارجة، أي أن جدول تدفقات الخزينة لا يبين لنا بشكل جيِّد مقدرة الزبون على سداد القرض.

[1] أنظر دراسة: فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة(دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**، شهادة ماجيستر، غير منشورة، مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2010، ص:149.

3 -عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة من الزبون قبل منح القرض:

من الجدول رقم (11.2) الذي يبَيِّن عدد سنوات القوائم المالية المطلوبة من الزبون نلاحظ أن أغلب البنوك التجارية تقوم بطلب قوائم مالية لمدَّة ثلاثة (3) سنوات و هذا يرجع إلى حِرصْ هذه البنوك لمعرفة المقدرة المالية للزبون قبل إتخاذ قرار منح الائتمان له، و هو إجراء يعتمد عليه البنك لتطبيق التحليل المالي و ذلك من خلال حساب النسب المالية لعدة سنوات بهدف الوصول إلى حكم دقيق على المركز المالي للزبون و بالتالي تقليل مخطر عدم السداد.

الفرع الرابع: مناقشة النتائج المتعلقة بالتحليل المالي

1 -مناقشة نتائج الاستبيان الخاصة بالمعلومات التي تتعلق بدرجة أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية:

من خلال إطلاعنا على النتائج المتحصل عليها و الموضَّحة في الشكل رقم (6.2) نلاحظ أن البنوك التجارية تهتم بالتحليل المالي بدرجة كبيرة، حيث نجد أنها تستخدم نسب التحليل المالي لتقييم مقدرة الزبائن على سداد القروض، كما أنها تعتبر التحليل المالي كأداة من أدوات تقييم مخطر عدم السداد و يساعده على التنبؤ بهذا الخطر، وعليه فيجب على البنوك التجارية الجزائرية أن يكون لديها موظفين مؤهلين للإشراف على تحليل القروض بشكل صحيح، فتقوم بالتعاون مع مدارس بنكية خاصة بإرسال موظفيها من أجل تكوينهم في التحليل المالي وسنتطرق لتفسير كل عنصر من العناصر التي ذكرت في الجدول رقم (13.2) الذكر على حدا كما يلي:

أ – كان متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة المتعلقة باستخدام البنك للنسب المالية أعلى من متوسط المقياس (3)، هذا يعني أن إجابات أفراد العينة كانت بين "أوافق" و "أوافق بشدة"، مما يعني أن أفراد العينة يتَّفقون على أن البنوك التجارية تستخدم النسب المالية بشكل كبير في قياس و تقييم ربحية و سيولة الزبون طالب القرض، و هذا يعكس حرص البنوك التجارية الجزائرية على الحد نسبياً من القروض المتعثرة.

ب -فيما يخص العبارة التي تتعلق بدور التحليل المالي في تحليل مخطر عدم السداد، بلغ المتوسط 4.22 و هو أيضاً أكبر من المتوسط المقياس(3)، أي أن محللي الائتمان يستعينون بالتحليل المالي لتقدير و تقييم مخطر عدم السداد، و منه يمكن القول أن البنوك التجارية الجزائرية ترى أن التحليل المالي يساعد في معرفة درجة مخاطر الائتمان، و بالتالي العمل على تفاديه.

ج -بلغ المتوسط الخاص بعبارة أن التحليل المالي يساعد على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان مقدار 4.20 و الذي يفوق المتوسط المقياس (3)، مما يعني أن محللي الائتمان يعتمدون على التحليل المالي كأساس لوضع مبادئ يتبعونها في قرار منح الائتمان أو عدم منحه.

د –كان متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة المتعلقة بأن الثقة في القوائم المالية للعميل تشجع على اعتماد التحليل المالي كأساس للتنبؤ بتعثر القروض لا يقل عن متوسط المقياس (3)، مما يبَيِّن أن آراء أفراد العينة كانت بين "أوافق" و "أوافق بشدة" ، حيث أن متوسط الإجابات بلغ 4.18، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين الثقة في القوائم المالية و اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض، حيث كلما كانت القوائم المالية معتمد عليها و تحتل ثقة كبيرة لدى المحللين الماليين كلما زاد ذلك من تطبيق النسب المالية بغرض تقدير خطر عدم السداد والعمل على تقليله.

هـ –و فيما يخص العبارة التي تتعلق بوجود مصلحة لإدارة المخاطر في البنك، بلغ متوسط اجابات أفراد العينة عليها 4.16، هذا يعني أن أغلب البنوك التجارية الجزائرية تخصص مصلحة من أجل إدارة المخاطر، وهذا دليل على الاهتمام الكبير لهذه البنوك بقياس المخاطر و التنبؤ بها و العمل على مواجهتها أو تفاديها.

و –بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة المتعلقة بتكوين الموظفين قيمة 3.98، مما يعني أن أغلب البنوك التجارية تقوم بإرسال موظفيها إلى مدارس بنكية خاصة لتكوينهم في مجال التحليل المالي، مما يعكس اهتمامها الكبير بتطبيق التحليل المالي في تسيير المخاطر، حيث ينتج عن هذا التكوين موظفين مؤهلين يملكون القدرة على تحليل مخطر عدم السداد بشكل دقيق و التحكم فيه بصورة جيِّدة.

ز –بالنسبة للعبارة المتعلقة بتشجيع السياسة الائتمانية للبنك على اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بتعثر القروض، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة عليها 3.87، هذا يعني أن أغلب البنوك تتبنَّى سياسة ائتمانية مشجعة على تطبيق التحليل المالي و ذلك بغرض قياس المركز المالي للزبون وبالتالي مقدرته على سداد التزاماته، و هذا بدوره يؤدي إلى التنبؤ بتعثر القروض.

س –أما فيما يخص العبارة المتعلقة بتطبيق البنوك ل نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات طالبة القرض ، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 3.58، حيث نلاحظ أن هذه القيمة قد تجاوزت "متوسط المقياس" بمقدار ضئيل، وهذا يعني أن بعض البنوك التجارية الجزائرية تستخدم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، و ذلك على الرغم من أهمية هذه النماذج في التنبؤ بإفلاس المؤسسات طالبة القرض و بالتالي التنبؤ بمخطر عدم السداد.

ش –بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة التي تتعلق باعتماد البنوك على نظامٌ آلي لِتقدير التغيرات في العوائد و إدارة المخاطر مقدار 3.22، حيث نلاحظ أن هذا المتوسط ضعيف مقارنة بأهمية الأنظمة الآلية الحديثة و دورها في تقدير تغيرات عوائد الزبون، و لكن هذا لا يمنعننا من القول أن هناك بعض البنوك التي تستخدم هذه الأنظمة الآلية و بالتالي هذا يمكنها من تقدير دقيق لعوائد الزبون.

ص –و فيما يخص العبارة التي تتعلق بأن تَوَفُّر الضمانات العينية تكفي وتُغْني عن اعتماد التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، بلغ متوسط إجابات أفراد العينة عليها 3.04، حيث يعتبر هذا المتوسط الأقل مقارنة بمتوسطات العبارات الأخرى، مما يعني أنه على الرغم من أهمية الضمانات العينة لدى البنوك التجارية و باعتبارها خط الدفاع الأول إلا أنها لا تغني عن استخدام التحليل المالي لتقدير مخاطر منح الائتمان للزبون.

2 –مناقشة النتائج المتعلقة بدرجة اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني:

من خلال الجدول رقم (14.2) الذي يبيِّن درجة الاعتماد على التحليل المالي في تسيير مخطر عدم السداد نلاحظ أن محللي الائتمان يعتمدون على التحليل المالي بنسبة 50 % إلى 75 %، هذا يعني أن البنوك تعتمد على التحليل المالي في إدارة المخاطر الائتمانية بصفة متوسطة إلى مرتفعة، و منه يمكننا القول أن البنوك التجارية تستخدم أدوات التحليل المالي في تقدير مخاطر عدم السداد و تقييمها و العمل على تفاديها.

3 –مناقشة النتائج المتعلقة بالنسب المالية التي تعتمد عليها البنوك عند إجراء عملية التحليل المالي:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (15.2) أن البنوك التجارية تعتمد بشكل كبير على نسب المردودية ونسب الربحية و نسب الديون، أما النسب الأخرى "نسب السيولة، نسب النشاط، نسب توازن الهيكل التمويلي ونسب السوق" كانت نتائج الاعتماد عليها متفاوتة، و فيما يلي سنتناول بشيءٍ من التفصيل كل من هذه النسب و الغرض من استخدامها:

أ –مناقشة نتائج نسب المردودية:

من خلال نتائج جدول النسب المالية بلغت نسب المردودية 77.8%، هذا يعني أن البنوك التجارية تعتمد على هذه النسب بشكل كبير، و ذلك نظراً لأهميتها، حيث تعطي هذه النسب إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة طالبة القرض، ذلك لأن نسب المردودية تقيس نتائج النسب المالية كما أنها تعبر عن محصلة

نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها المؤسسة طالبة القرض فيما يتعلق بالسيولة ، و منه نستنتج أن اعتماد البنوك التجارية على نسب المردودية في تسيير مخطر عدم السداد يساعدها على معرفة الكفاءة المالية للزبون و بالتالي مقدرته على الوفاء بالالتزاماته.

ب -مناقشة نتائج نسب الربحية:

بلغت نسب الربحية نسبة 73.3%، و هذا يعكس مدى أهميتها لدى البنوك التجارية في تقييم المخاطر الائتمانية، حيث يهتم محللي الائتمان بربحية الزبون عندما يتقدم لها بطلب القرض و باستخدام نسب الربحية يضمن البنك عدم وجود عسر مالي لدى الزبون، و هذا يعكس مدى قدرته على سداد التزاماته تجاه البنك، و لهذا أولت البنوك التجارية اهتمامها باستخدام هذه النسب.

ج -مناقشة نتائج نسب المديونية:

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (15.2) نلاحظ أن نسب المديونية بلغت 66.7%، و هي أقل من سابِقَتَيْها، وتعتمد البنوك التجارية على هذه النسب من أجل التعرف على مدى مساهمة أصحاب المؤسسة طالبة القرض والدائنين في تمويل الموجودات، بالإضافة إلى التعرف على مقدرة الزبون على مقابلة التزاماته طويلة الأجل المتمثلة في الأصل و الفائدة، لهذا تعتمد عليه البنوك بشكل معتبر و ذلك لاتخاذ قرار منح الائتمان.

د -مناقشة نتائج نسب السيولة:

نلاحظ من نتائج خلال الجدول أن نسب السيولة بلغت 57.8%، حيث تقيس هذه النسب مقدرة الزبون من ناحية الملاءة المالية و الاقراضية، أي قدرته على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، و منه يقوم البنك باستخدام هذه النسبة بغرض اتخاذ قرار منح الائتمان حيث إذا كانت نسب السيولة قليلة فهذا يعني عدم قدرة الزبون على الوفاء بتسديد ديونه قصيرة الأجل، و هذا يقود البنك باتخاذ القرار بعدم منح القرض لهذا الزبون، و منه نسب السيولة هي من النسب التي تفيد في تسيير مخطر عدم السداد.

هـ -مناقشة نتائج نسب النشاط:

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسب النشاط بلغت 46.7%، و هذه النسبة منخفضة مقارنة بالنسب الأخرى، و يرجع ذلك إلى عدم اعتماد البنوك عليها بشكل كبير و ذلك على الرغم من أهمية هذه النسب، حيث تعكس هذه الأخيرة اهتمام محللي الائتمان في البنوك التجارية بمدى النشاط و الفعالية في الاستخدام الأمثل للموارد، مما يجعل اتخاذ قرار منح الائتمان سهلا على محللي الائتمان.

و –مناقشة نتائج نسب توازن الهيكل التمويلي:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (15.2) أن نسب توازن الهيكل التمويلي بلغت 28.9%، و منه يمكننا القول أن البنوك التجارية لا تستخدم هذه النسب بشكل كبير، نظراً لوجود نسب أخرى أكثر أهمية، و لكن لا يخفى أن لِنسب توازن الهيكل التمويلي أهمية هي الأخرى، حيث تقيس مدى مساهمة المُقتَرضين في تمويل مؤسستهم، لذا يجب على محللي الائتمان استخدام هذه النسب و ذلك من اجل إبراز العلاقة بين أموال المقتَرِضين و أموال المُقْرِضين (البنوك) و عمل توازن بينهما و قياس مدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية التزامات القروض طويلة الأجل، و هذا يُمَكِّنُ البنك من ضمان استرجاع القرض.

ز –مناقشة نتائج نسب السوق:

بالرجوع إلى نتائج الجدول نجد أن نسب السوق بلغت 20%، نلاحظ أن نسبة اعتماد البنوك على نسب السوق ضئيلة، بسبب عدم قدرة هذه النسب على مساعدة محلِّلي الائتمان على اتخاذ القرار الائتماني بشكل كبير، ويرجع ذلك لِضعف نشاط البورصة في الجزائر، حيث ترتبط نسب السوق بح ركة التداول في سوق الأوراق المالية، وهذا يفسر عدم اعتماد البنوك على نسب السوق في تسيير مخطر عدم السداد.

4 –مناقشة نتائج حول وجود أدوات أخرى تُعْتَمَد في تقييم مخطر عدم السداد:

من خلال الجدول رقم (16.2) نلاحظ أن نسبة 84.4 % من البنوك لا يعتمدون على نسب أخرى في تقييم مخطر عدم السداد، بينما توجد بنوك أخرى تعتمد على نسب غير النسب المذكورة في تقييمها، و هذا يعني أن البنوك التجارية تعتمد على التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمانية.

5 –مناقشة نتائج نسبة الزبائن الذين لا يعيدون الائتمان (قروض متعثرة):

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (17.2) نجد أن نسبة 62.2% من رأي المستَجوَبين يَرَونَ أن هناك فئة صغيرة من المُقتَرِضين لا يعيدون القروض، أي أن معظم الزبائن يعيدون الائتمان في الوقت المحدد، و هذا يعني أن البنوك التجارية لديها نسبة قليلة من القروض المتعثرة، و منه نستنتج أن محلِّلي الائتمان يقومون بمنح القروض ولكن بحذرٍ شديدٍ، وذلك بعد التقييم و التحليل الدَّقيق للقروض التي يَنْوي البنك منحها.

الفرع الخامس: مناقشة النتائج المتعلقة بمشاكل عدم استخدام البنوك التجارية للتحليل المالي

بالنسبة للمشاكل التي قد تواجهها إدارة البنوك عندما لا تستخدم التحليل المالي كأساس لتقييم مخاطر عدم السداد و التي كانت موضحة في الجدول رقم (18.2)، كان أكبر المشاكل هي صعوبة اتخاذ القرارات الائتمانية حيث وصلت نسبتها 20.96%، وهذا دليل على أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان، أما المشاكل الأخرى فنتائجها متقاربة جدا، هذا يعني أن هذه المشاكل متساوية من حيث حدتها، حيث أن المشاكل التالية "صعوبة المقارنة بين القوائم المالية، اختلاف آراء المستخدمين لهذه القوائم، زيادة أعباء المراجع الخارجي، وفقدان الثقة في قوائم المستخدمين" كانت نسَبُها ضئيلة و متفاوتة، و هذا ما تؤكده دراسة "عمار أكرم عمر الطويل" [1]، و مما سبق نستنتج أن البنوك التجارية تخلو من المشاكل السابقة الذكر و يرجع ذلك إلى اعتمادها على التحليل المالي بشكل كبير.

الفرع السادس: مناقشة نتائج الجداول التقاطعية

1 -مناقشة نتائج الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و درجة الثقة في القوائم المالية:

من خلال الجدول التقاطعي رقم (19.2) نلاحظ أن معظم محللي الائتمان الذين يعتمدون التحليل المالي بدرجة عالية أو بدرجة متوسطة لديهم ثقة متوسطة في القوائم المالية الخاصة بالزبون، أي أن الثقة في القوائم المالية تشجع محللي الائتمان على اعتماد التحليل المالي كأساس لتقييم مخطر عدم السداد و هذا ما يتفق مع دراسة "خالد محمود الكحلوت" [2] إلا أننا نختلف مع دراسة " فاطمة بن شنة" حيث أنها توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و درجة الثقة في القوائم المالية.

2 -مناقشة نتائج الجدول التقاطعي بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و تدقيق محافظ الحسابات للمعلومات المالية:

بالنسبة للجدول التقاطعي رقم (20.2) نلاحظ أن محللي الائتمان الذين يعتمدون على التحليل المالي بدرجة عالية جميعهم يشترطون أن تكون القوائم المالية مدقَّقة من طرف محافظ الحسابات، وهذا يعني أن تدقيق القوائم المالية للزبون يرفع من ثقة محللي الائتمان في هذه القوائم.

---

1 عمار أكرم عمر الطويل، "**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة-**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص:120.

2 محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين،2005، ص:196.

خلاصة الفصل:

ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى رسم السياسات الائتمانية لكل بنك والتي تتناسب مع وضعه والظروف المحيطة به وذلك من اجل الحفاظ على سلامة وربحية القروض الممنوحة وأنواعها وأحجامها وفتراتِ ها الزَّمَنية المناسبة، وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل ودراسة عناصر القوائم المالية المدقَّقة بِاعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك قبل منح القروض ، و ذلك بِاستخدام نسب التحليل المالي من أجل التقليل من مستوى مخطر عدم السداد التي يمكن أن تتعرض لها البنوك ، و أيضاً لِترشيد الائتمان وتوجيهِهِ والسَّيطرة على أيٍ من آثاره الجانبية الضارة. وعليه نلاحظ أن البنوك الجزائرية تستخدم النسب المالية في عمليات تقييم المخاطر بشكل كبير حيث تعتمد على نسب المردودية و نسب السيولة و نسب الربحية، كما تشترط أن تكون القوائم المالية مدقَّقة من طرف محافظ الحسابات ممَّا يزيد ثقتها في هذه القوائم وبالتالي هذا ما يشجِّعُها على استخدام التحليل المالي للوصول إلى نتائج دقيقة وترشيد قرارات منح الائتمان وتجنب قدر المستطاع المخاطر التي قد تواجه القروض خاصة مخطر عدم السداد.

أصبحت البنوك التجارية اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وخاصة مخطر عدم السداد فنجد أغلب البنوك تعاني من ه لذلك على إدارة البنوك أن تسعى جاهدة لمواجهة هذا المخطر المحتمل و البحث على العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق ، نجد طرق مختلفة يمكن بها قياس هذه المخاطر ، ومن بين هذه الطرق التحليل المالي حيث ي سمح للبنك من تحديد هذه المخاطر بدقة والتنبؤ بها مستقبلا و هو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها، هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.

وعليه حاولنا من خلال هذا الموضوع معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي لتسيير مخطر عدم السداد و التقليل من القروض المتعثرة، و التطرق إلى أهم النسب المالية التي تستخدمها لِتقييم هذا المخطر ، حيث تمَّ معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين و ذلك باستخدام المنهج الوصفي، وأدوات الإحصاء الوصفي و بعض البرامج الإحصائية منها SPSS19 لمعالجة المخرجات، بالإضافة إلى برنامج EXCEL2007 لترتيب قاعدة الاستبيان.

و للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات، و من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من الاستبيان الموزع على بعض البنوك التجارية، وبعد استقراءها وتحليلها توصلنا إلى ما يلي:

– نتائج البحث:

- إن البنوك التجارية لا تثق في الزبون بل تعتمد على الضمانات كركيزة أساسية تضمن بها القروض الممنوحة كما أنها تعتبرها كخط دفاع أول؛
- تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، حيث نجد أن محللي الائتمان يطلبون قوائم مالية من الزبون و يشترطون تدقيقها من طرف محافظ الحسابات و ذلك من أجل زيادة ثقتهم في هذه القوائم، و تكون هذه القوائم لمدة ثلاث سنوات، وهذا يدل على الاهتمام الكبير لمحللي الائتمان بالقوائم المالية المقدمة من طرف الزبون، و بالتالي الاعتماد على التحليل المالي من أجل تسيير مخطر عدم السداد؛
- تهتم البنوك التجارية على الرفع من قدرات الموظفين و العاملين لديها من خلال بعثهم لدورات تكوينية في مجال التحليل المالي بالتعاون مع مدارس بنكية خاصة؛
- ضُعف استخدام البنوك التجارية للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال، وذلك بسبب عدم تطوير في قوانين ونسب التحليل المالي؛
- توجد بعض العوامل المشجعة على اعتماد التحليل المالي كأساس لتسيير مخطر عدم السداد منها "الثقة في القوائم المالية و السياسة الائتمانية للبنك"؛

- توجد علاقة طردية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي و الثقة في القوائم المالية، حيث انه كلما كان الثقة في القوائم المالية كبيرة كلما زادت درجة الاعتماد على التحليل المالي؛
- السياسة الائتمانية للبنوك التجارية غالبا ما تُشجِّع على اعتماد التحليل المالي أساساً لتقييم مخاطر الائتمان و اتخاذ القرار الائتماني؛
- إن توفُّر الضمانات العينية عند منح القرض لا تغني عن الاعتمادِ على التحليل المالي كأساسٍ لتقليل مخطر عدم السداد، و ذلك على الرغم من أنَّها تعتبر هامش أمان للبنوك، لذلك نجد محلِّلي الائتمان يعتمدون على النسب المالية لتقييم هذا الخطر قبل اتخاذ القرارات الائتمانية؛
- يركز محللي الائتمان في البنوك التجارية على "نسب المديونية، نسب الربحية و نسب الديون" بدرجة كبيرة أمَّا النسب الأخرى "نسب السيولة، نسب السوق، نسب النشاط و نسب التوازن الهيكل التمويلي" فإنَّ استخدامها قليل و يختلف من بنك لآخر، و ذلك على الرغم من أهمية بعضٍ منها؛

– و إجمالا لما توصلنا من نتائج يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

من خلال النتائج السابقة توصلنا أن البنوك التجارية تعتمد على التحليل المالي بشكل كبير، وذلك بسبب اهتمام البنوك التجارية بالتحليل المالي من خلال بعث موظفيها لدورات تكوينية و اعتماد سياسة ائتمانية تحث على استخدام التحليل المالي، وتخصيص نظام آلي يعتمد على نسب التحليل المالي، و هذا ما يثبت " **الفرضية الأولى التي محتواها أن البنوك تعتمد على التحليل المالي بشكلٍ كبير لتحليل مخطر عدم السداد** "، كما يؤدي تطبيق بعض النسب المالية لتقييم مخطر عدم السداد إلى نتائج دقيقة، حيث يقوم محللي الائتمان باستخدام نسب معينة دون الأخرى ، حسب درجة أهمية النسب المستخدمة و الغرض من استخدامها، و كانت نتائج هذا التطبيق جيِّدة، و الدليل على ذلك قلَّة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، وهذا ينفي " **الفرضية الثانية التي أدلت بأن أدوات التحليل المالي تؤثِّر إيجاباً على القدرة التَّنبؤية للبنوك و تزيد من دقَّة القرارات الائتمانية و ذلك بتطبيق جميع النِّسب المالية** "، و توصلنا إلى أن عدم استخدام التحليل المالي في البنوك التجارية ينتج عنها عدة مشاكل و أكبرها صعوبة اتخاذ القرار، لأن التحليل المالي يبين لنا بشكل جيِّد المركز المالي للزبون مما يسهل على محللي الائتمان لاتخاذ القرارات الائتمانية و ذلك بناءاً على نتائج دقيقة، و هذا ما يثبت" **الفرضية الثالثة التي تقول أن صُعوبة اتخاذ قرار منح الائتمان للزبائن من المشاكل التي تواجهُها البنوك التجارية عند عدم اعتماد محللي الائتمان على التحليل المالي كأساسٍ لِتسيير مخطر عدم السداد** ".

– التوصيات: من خلال ما سبق نقترح مجموعة من التوصيات نذكرها كما يلي:

- ضرورة قيام البنوك بعقد دورات مختصة في جانب التنبؤ بالتعثر المالي، و تدريب الموظفين على كيفية استخدام و تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي؛

- متابعة التطورات العلمية في التحليل المالي لتسيير المخاطر، و الاستفادة من هذه التطورات لتفادي أي مشاكل قد تؤثر على البنوك في المستقبل؛
- ضرورة زيادة اهتمام محللي الائتمان بكافة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي التي من شأنها ترشيد قرار منح الائتمان، وعدم التركيز على نسبٍ دون أخرى؛
- تدعيم عملية الإفصاح و الشفافية في البنوك التجارية الجزائرية و حثِّهم على نشر التقارير و المعلومات الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور؛
- ضرورة تطوير النظام المعلوماتي في البنوك باعتماد على أسس معلوماتية متطورة و كُفْئة يسمح بتجميع ومعالجة المعطيات و المعلومات المالية الخاصة بالبنوك؛
- أن يكون القرار الائتماني في البنوك الجزائرية مستندا إلى دراسة و تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون، و عدم الاعتماد على الضمانات كأساس لاتخاذ القرار الائتماني؛
- أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة، و إنشاء أقسام خاصة بتسيير مخاطر الائتمان كجزء من الإدارة تعمل على تحديد و قياس و مراقبة مخاطر، وتقييم مدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر؛
- ضرورة زيادة الاهتمام بتحليل القوائم المالية من خلال تفعيل قدرة موظفي اداراة الائتمان و اداراة المخاطر عبر التدريب والتأهيل المستمر لهم والتعيين على أساس الكفاءة والقدرة على استخدام أدوات التحليل المالي؛
- تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزوِّد إدارات المصارف والجهات المعنية، بكشوفات دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية دورياً بهدف تنبيه البنوك التجارية بتعثر القروض قبل حدوثه.

– آفاق البحث:

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع، حيث نتمنَّى إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والتطبيقية عن هذا الموضوع، تعتمد على متغيرات أخرى لإبراز أهمية التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان و لتفعيل دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونقدم مجموعة من النقاط التي نراها جديرة أن تكون آفاق بحث جديد:

- دراسة استخدام نسب التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية الأخرى مثل قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية؛
- نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية؛
- استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل المؤسسات الجزائرية.

الملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير — قسم العلوم الاقتصادية

استبيان

يأتي هذا الاستبيان في إطار التحضير لمذكرة الماستر تخصص مالية وبنوك ... ويهدف البحث إلى دراسة ومعرفة دور تسيير مخطر عدم السداد في البنوك التجارية في الحد من القروض المتعثرة، و بما أنكم من أهل الخبرة و الاختصاص في المجال البنكي، يرجى التكرم بالمساهمة في هذه الدراسة بالإجابة على أسئلة الاستبيان، علما أن إجاباتكم ستحاط بالسرية و لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط. شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الرجاء وضع إشارة(X) في الخانة المناسبة

أولا: معلومات عامة

1-الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2-الشهادة المؤهلة: ☐دبلوم ☐ ليسانس ☐ ماجستير

3-الوظيفة: ☐ مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ مكلف بالدراسات ☐ أخرى

4-الخبرة المهنية: ☐ 1-5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ ما فوق 15 سنة

ثانيا:معلومات تتعلق بالزبون طالب القرض

1 -حسب رأيك ما مدى اعتمادك على المعلومات التالية عند اتخاذ القرار الائتماني في البنك الذي تعمل فيه.

العبارة	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة منخفضة	لا أعتمد عليها
1-شخصية الزبون و سمعته					
2-مبلغ القرض المطلوب					
3-الضمانات التي يقدمها الزبون					
4-الغرض من طلب القرض					
5--رأس مال الزبون					
6-نوع القطاع الذي يعمل فيه الزبون و درجة المنافسة					
7-قدرة المشروع على تسديد دفعات أصل القرض و الفائدة					
8-معلومات عن التسهيلات الائتمانية للزبون في البنوك الأخرى					
9- تأثير القوانين و التشريعات على نشاط الزبون					
10-استشارية من مركزية المخاطر حول وضعية الزبون في السابق					

ثالثا: معلومات عن القوائم المالية المطلوبة من الزبون طالب القرض

1- هل يشترط أن تكون المعلومات مدققة من طرف محافظ الحسابات؟

☐ نعم ☐ لا

2- ما هي القوائم المالية التي تطلبونها؟ ☐ الميزانية (Bilan) ☐ جدول حسابات النتائج TCR

☐ جدول تدفقات الخزينة (Tableau des Flux de Trésorerie) ☐ كل ما سبق

3- ما هو عدد القوائم المالية المطلوبة؟ ☐ لسنة واحدة ☐ لسنتين

☐ لثلاث سنوات ☐ أكثر من ذلك

4- ما هي درجة ثقتكم في القوائم المالية؟ ☐ ثقة ضعيفة ☐ ثقة متوسطة ☐ ثقة مرتفعة

رابعا: معلومات تتعلق بالتحليل المالي.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- يوجد لجنة في البنك مسئولة عن تحديد المخاطر المتنوعة و مراقبتها و السيطرة عليه					
2- توجد مديرية أو مصلحة لإدارة المخاطر في البنك					
3- يعتمد البنك في تقييم مقدرة الزبون على تسديد التزاماته على التحليل المالي					
4- يساعد التحليل المالي على تحليل مخطر عدم السداد					
5- يساعد التحليل المالي على اختيار أساليب محددة لمنح الائتمان					
6- السياسة الائتمانية للبنك الذي تعمل فيه تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بتعثر القروض					
7- ثقة البنك في القوائم المالية للزبون تشجع على اعتماد التحليل المالي أساساً للتنبؤ بتعثر القروض					
8- تَوَفُر ضمانات عينية و مالية تكفي وتُغْني عن اعتماد التحليل المالي					
9-يقوم البنك بالتعاون مع مدارس بنكية خاصة بإرسال الموظفين لدورات تكوينية في التحليل المالي					
10-يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات طالبة القرض					

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
11- تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة الزبون					
12- تعتمد إدارة المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بخطر عدم السداد					
13- لبنكِكُم نظامٌ آلي لِتقدير التغيرات في العوائد و إدارة المخاطر					

14- ما هي درجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني؟

□ 20% □ 25% □50% □ 75% □ 100%

15- في حال اعتمادكم على التحليل المالي للتقليل من خطر عدم السداد، ما هي النسب التي تعتمدونها؟

□ نسب السيولة(Ratios de liquidité) □ نسب النشاط(ratios d'activité)

□ نسب الربحية (ratios de profitabilité) □ نسب الديون(ratios d'endettement)

□ نسب السوق (ratios du marché) □ نسب المردودية (ratios de rentabilité)

□ نسب توازن الهيكل التمويلي (ratios d'équilibre de la structure de financement)

16-هل هناك أدوات تقييم أخرى تعتمدونها في تقييم مخاطر عدم السداد؟ □ نعم □ لا

إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها :.....

.....

17- الرجاء تحديد نسبة الشركات التي لا تعيد الائتمان (الديون المتعثرة)

□25% □50% □ 75% □100%

خامسا: عدد المشاكل التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل البنك؟

المشاكل و المعوقات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.صعوبة اتخاذ القرارات					
2.صعوبة المقارنة بين القوائم المالية					
3.اختلاف و تنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية					
4. زيادة أعباء المراجع الخارجي					
5. فقدان أو انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية					

ملاحظة: لقد خضع هذا الاستبيان للتحكيم من طرف أساتذة من جامعة تمنراست أسمائهم كتالي:أ. أشواق بن قدور، أ.منصوري الحاج موسى، أ.وهيبة عبد الرحيم، أ.بلوافي أمحمد، و موظف في البنك بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية تمنراست: توفيق.

1 – المراجع باللغة العربية:

أ – الكتب:

1) دريد شبيب ، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

2) الزبيدي حمزة محمود ، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** ، مؤسسة الوراق، الأردن،2002.

3) طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية الاسكندرية، الجزء الثاني، 1999.

4) عدون ناصر دادي ، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، الجزائر، طبعة 2000.

5) فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، لا توجد دار النشر، الطبعة الأولى، فلسطين،2008.

ب – المذكرات:

6) بن الصم أحمد ، **إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم التسديد – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.

7) بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2009.

8) حفيان جهاد ، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

9) خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، فلسطين،2005.

10) عمار أكرم عمر الطويل، **"مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر– دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة–"** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

ج – الملتقيات:

11) رزيق كمال و كورتل فريد، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**، المؤتمر العلمي الخامس، 4-2007/07/5، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

12) طيبة عبد العزيز و مرايمي محمد ، **مداخلة بعنوان: بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس2008، جامعة ورقلة.

13) قمري زينة، مداخلة بعنوان: **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة و دورها في اتخاذ القرار** ، ملتقى بجامعة 55/08/20 بسكيكدة، 2007.

د –المجلات:

14) إبراهيم محمد علي و نادية شاكر النعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة – دراسة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005–2007–** ، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 83، 2010.

15) يحي وآخرون، **أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي –بالتطبيق على شركة الخازار لإنتاج المواد الإنشائية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد2002،67.

2 - المراجع باللغة الأجنبية:

16) Andrew Stott, **Raw Risk**,The Banker, Aug,1993.

17) Eric Manchon, **Analyse bancaire de l'entreprise**, édition économia, Paris 2001.

3 – الانترنت:

18) أدمين، مقال بعنوان: **ما هو برنامج الحزم الاحصائية**، على الموقع:

http://abdelwahabgouda.ahlamontada.com/t11-topic2013-5-1 تاريخ الاطلاع